الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور النقود الالكترونية في تفعيل النشاط المصرفي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المديرية الجهوية بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):

▪ فلة تواتي

إشراف الأستاذ(ة):

▪ جلاب محمد

السنة الجامعية : 2016-2017

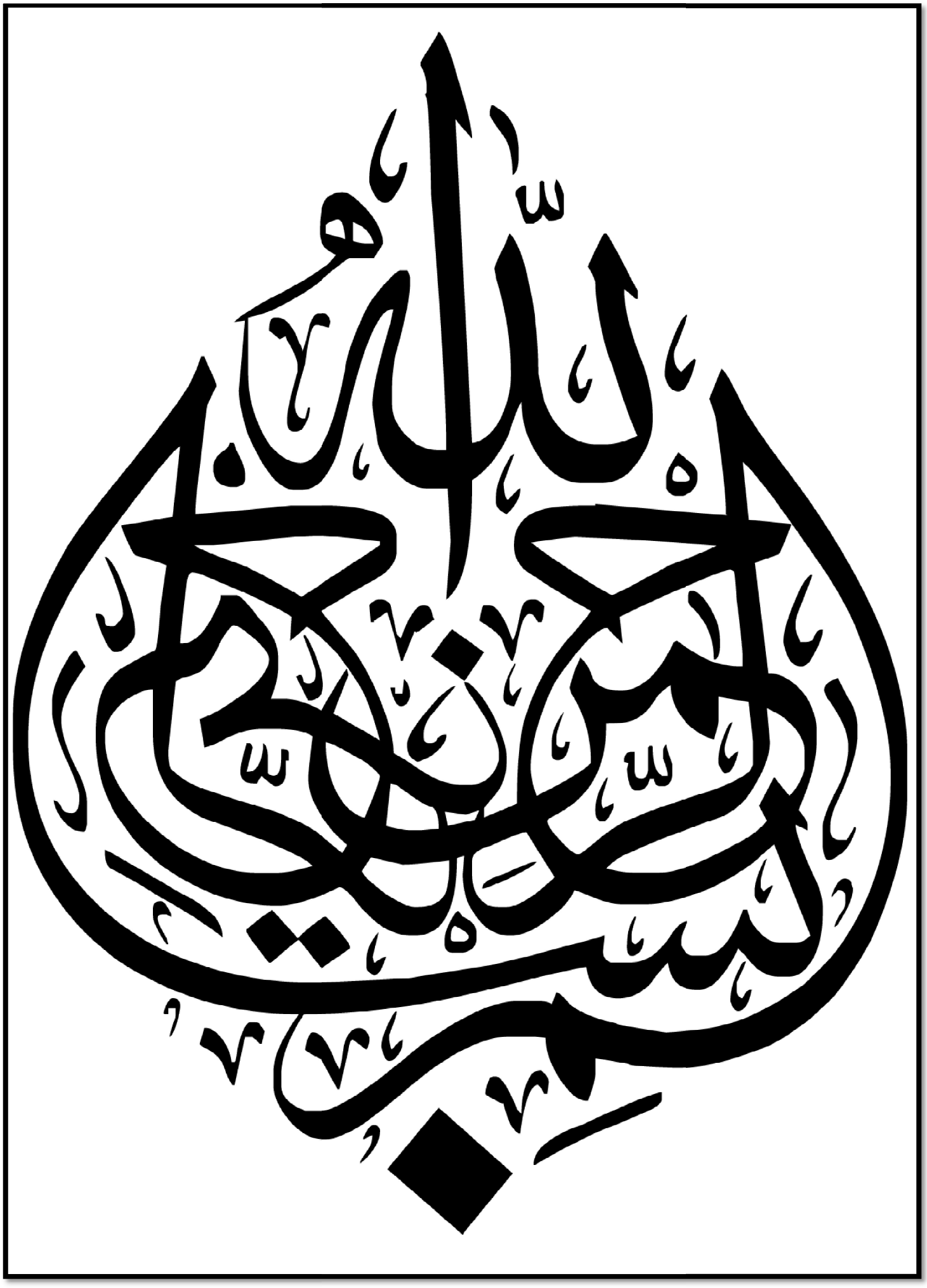

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم ووهبنا التوفيق، ومنحنا الرشد لأداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا البحث.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لمواصلة مشواري الدراسي وكل من تلقيت منه علما نافعا أو عملا صالحا.

شكر جد خاص للأستاذ المشرف"**محمد جلاب**" الذي لم يقصر معي بتوجيهاته ونصائحه القيمة، وحسن معاملته معي وهذا ما ساعدني على إتمام هذا البحث.

ونشكر كل طاقم الأساتذة المحترمين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل موظفي مقر التربص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية"بسكرة"، خاصة إلى مدير البنك، والسيدة بوزغاية امينة، خليل حاتم، دالي أنور.

وفي الأخير أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة لمواصلة مشواري الدراسي.

وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأولى والأخير.

/إهداء

اهدي ثمرة جهدي:

إلي رمز الحب و منبعه، **إلى ينبوع الصبر والتفاؤل، إلى من يعجز اللسان عن وصفها "آمي الغالية ليلى"**

إلى من احمل اسمه بكل افتخار،إلى سندي وقدوتي و مثلي الأعلى" أبي الغالي عبد اللطيف"

إلي من كلت أنامله ليقدم لي لحظت سعادة، إلى صاحب القلب الحنون أخي وصديقي " محمد الأمين"

إلى من بوجودها اكتسب قوة، إلى من يشاركنا همومنا إلى من هي بمثابة الأخت الكبرى"صولي سناء"

إلى أحبة قلبي إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي " ولاء الدين، ضياء الدين"

إلى من افتقدك إلى من فارقت الحياة رحمها الله "جدتي"

إلى من تحلو الحياة بوجودهم إلى أهل النصيحة والحكمة أطال الله في عمريهما "جدي وجدتي"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى رمز الصدق و الوفاء إلى صديقة العمر "اعز صديقة زهرة بن عيشة"

إلى ينبوع الصدق و المحبة إلى من لم تلدها أمي وهي بمثابة أخت كبرى، إلى مصدر النصيحة "مفيدة قوبع"

إلى من تتميز بالوفاء والعطاء إلى من أجدها وقت الحاجة إلى صديقتي" إيمان مليوح"

إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات،

كافة الأهل و الأقارب: عماتي وأعمامي، وأخوالي، وأبناء هم جميعا.

إلى من أمضيت معهم أيام الجامعة "ندى،اسمهان" و باقي أصدقائي و أحبتي

إلى كل زملائي و زميلاتي إلى كل من ساندني طوال انجاز مذكرتي إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي .....

إلى كل من يعرف " فلة تواتي" اهدي عملي المتواضع هذا...

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	37
02	البطاقة العادية.	42
03	البطاقة الذهبية.	43
04	بطاقة CBR	44
05	بطاقة التوفير.	45
06	رسالة ترحيب	45
07	وضع البطاقة.	46
08	اختيار اللغة.	46
09	إدخال الرقم السري.	46
10	اختيار العملية.	47
11	إختيار الحساب.	47
12	اختيار المبلغ.	47
13	معالجة المعلومات	48
14	سحب المال وانتظار التذكرة	48
15	اقتراح المواصلة.	48
16	نهاية عملية السحب	49

قائمة الأشكال

17	الصفحة الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
18	صفحة الخدمات الالكترونية لبنك BADR	55
19	صفحة طلب الاشتراك.	55
20	يوضح إثبات الهوية.	56
21	عرض الحساب البنكي الخاص بالعميل	56
22	عمليات التحميل.	57

فهرس المحتويات

فهرس المحتوى

البسملة	–
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتوى	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري	**02–30**
المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية	**02**
المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك التجارية	02
الفرع الأول :نشأة البنوك التجارية	02
الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية	05
المطلب الثاني: أنواع و خصائص البنوك التجارية.	06
الفرع الأول :أنواع البنوك التجارية	06
الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية.	07
المطلب الثالث :وظائف و عمليات البنوك التجارية	08
الفرع الأول :وظائف البنوك التجارية	08
الفرع الثاني :عمليات البنوك التجارية	12

فهرس المحتوى

المبحث الثاني : ماهية النقود الالكترونية	17
المطلب الأول :ظهور النقود الالكترونية	17
الطلب الثاني : مفهوم و أنواع النقود الالكترونية.	19
الفرع الأول: مفهوم النقود الالكترونية.	19
الفرع الثاني: أنواع النقود الالكترونية.	20
المطلب الثالث: خصائص و مزايا النقود الالكترونية.	25
الفرع الأول: خصائص النقود الالكترونية.	25
الفرع الثاني: مزايا النقود الالكترونية.	26
المبحث الثالث :علاقة النقود الالكترونية بالنشاط المصرفي	27
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على انتشار النقود الالكترونية في المصارف:	27
المطلب الثاني: ايجابيات النشاط المصرفي من خلال النقود الالكترونية.	28
المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على النشاط المصرفي.	29
الفصل الثاني: الإطار النظري.	32-57
المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المديرية الجهوية بسكرة–.	32
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	32
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	32

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	33
المطلب الثاني: تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	34
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	34
الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	34
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشطاته.	36
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	36
الفرع الثاني: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	38
المطلب الرابع: موارد وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	39
الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	39
الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المديرية الجهوية بسكرة-.	41
المطلب الأول: مفهوم بطاقة الائتمان واستخداماتها.	41
الفرع الأول: مفهوم بطاقة الائتمان.	41
الفرع الثاني: استخدمات بطاقات الائتمان.	41
المطلب الثاني: أنواع البطاقات الالكترونية المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	42
الفرع الأول : انواع البطاقات الالكترونية	42

الفرع الثاني : كيفية استخدام البطاقة في الصراف الآلي	45
المطلب الثالث: المقاصة الالكترونية ونظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS	49
الفرع الأول : تعريف المقاصة الالكترونية	50
الفرع الثاني :نظام المقاصة الالكترونية	50
الفرع الثالث : مميزات نظام المقاصة الالكترونية	50
الفرع الرابع : أهداف نظام المقاصة الالكترونية	51
الفرع الخامس : مصلحة المقاصة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المديرية الجهوية بسكرة–.	51
الفرع السادس: تعريف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS	52
الفرع السابع : مبادئ عمل النظام RTGS	53
الفرع الثامن :أهداف نظام RTGS	53
الفرع التاسع : الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت BADR net	54
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

المقدمة العامة

المقدمة

تمهيد:

لقد ظهر في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مجموعة من الظواهر التي أفزرها التقدم التكنولوجي والتي تهدف إلى تحقيق سرعة تنفيذ العمليات المالية وغيرها بحيث يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة المجتمعات ويمتد أثره إلى كافة النواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنوك التجارية واحدة من القطاعات التي امتد لها هذا التطور، والتي استمدت منه في تطوير أساليب نشاطها وابتكار خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل وذلك ضمانا لبقائها في ظل المنافسة التي يعرفها القطاع البنكي وزيادة أرباحها.

ومن أولى الوسائل التي أفرزها التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، النقود الالكترونية اللتي انتشرت بكثرة من خلال قدرة قيامها على مختلف العمليات المصرفية، حيث يمكن تقسيم مستوى نجاح النقود الالكترونية بالمردود المالي وجودة خدماتها، إذ ترجع فعالية هذه النتائج إلى مستوى أداء أعمالها وأنشطتها الداخلية من جهة، وقدرتها على تكييف أنظمتها وهياكلها واستراتيجياتها لتغيير المحيط الخارجي واستغلال الفرص المتاحة من جهة أخرى، كما أن استعمالها يوفر جملة من المزايا كالسرعة في التسوية و الانخفاض في تكلفتها و السهولة في استعمالها و اختصارها للجهد و الوقت وبمعرفة الناس لمزايا النقود الإلكترونية والتعامل بها وإدراك مدى دورها الفعال في الشبكة المصرفية أصبح من الصعب استعمال النقود العادية والتقليدية وأشباه النقود في معاملتهم التجارية وبالتالي بإمكان المؤسسات المصرفية استغلالها لصالحها ورفع كفاءة خدماتها وتطويرها وذلك بأساليب جديدة وحديثة .

أولا : إشكالية البحث

تعد النقود الإلكترونية واحدة من الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي. وسوف تثير النقود الإلكترونية بمختلف صورها عدداً من المسائل القانونية والتنظيمية التي يتعين الاهتمام بها و هي احد الأسباب المؤثرة في حسن سير الخدمات المصرفية المقدمة للإفراد وعنصر هام في تفعيل النشاط المصرفي نظرا لتطورها وحداثتها ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكاليتنا والتي صغناها في التساؤل التالي :

- **ما هو دور النقود الإلكترونية في تفعيل النشاط المصرفي ؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية ولإثراء الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي البنوك التجارية؟ أنواعها؟ وظائفها؟.
- ✓ ما المقصود بالنقود الالكترونية؟ أشكالها؟ خصائصها؟.
- ✓ ما هي العلاقة بين النقود الالكترونية والنشاط المصرفي؟.

ثانيا : فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وجب علينا وضع الفرضيات التالية :

- ✓ البنوك التجارية هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها.
- ✓ يقصد بالنقود الالكترونية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.
- ✓ من خلال تبسيطها وتسهيلاتها للمعاملات المصرفية وتقديمها للخدمات التي تتماشى مع متطلبات المجتمع وهذا ما جعلها تحرر المصارف من القيود التقليدية وتفعيل نشاطها.

ثالثا : دوافع اختيار الموضوع :

ترجع دوافع اختيار هذا الموضوع إلى أهميته البالغة والتي تتجسد في الكثير من النواحي حيث أن هذا موضوع النقود الالكترونية من أهم الدراسات والموضوعات الحديثة التي شغلت اهتماما بالغا في مختلف الدول نظرا:

- ✓ لتطور أنظمة الاتصالات والمنافسة بين المؤسسات المالية.
- ✓ ارتفاع تكاليف الخدمات المالية التقليدية مقارنة مع الخدمات المالية الإلكترونية.
- ✓ حداثة استعمال هذه النقود في الدول العربية والإسلامية بصفة عامة رغم أن التعامل بها قطع شوطا كبيرا في الدول المتقدمة.
- ✓ نقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة:

إن موضوع البحث المتمثل في دراسة النقود الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي يحقق رصيد معرفي على المستوى النظري من الناحية الاقتصادية حيث تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ إبراز أهمية هذه النقود الإلكترونية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي.
- ✓ إضافة معلومات لإيضاح الصورة المتعلقة بالنقود الإلكترونية قدر المستطاع وإبراز حجمها في العالم والمزايا والعوائد التي تقدمها للمتعاملين بها، واكتشاف الأخطار التي يمكن أن تقع والحد منها بمختلف أنواعها
- ✓ يكتسب الباحث في موضوع الدراسة عدة مهارات وكفاءات تمكنه من تطوير معلوماته وآفاقه.

خامسا: أهداف الدراسة:

- ✓ تقديم الدعم المعرفي في مجال النقود الإلكترونية للطلبة الجدد واكتساب معارف جديدة.
- ✓ التعرف على مختلف أشكال النقود الإلكترونية والتي تتعامل بها البنوك التجارية.
- ✓ محاولة تقديم دراسة متكاملة فيما يخص ما تولد عن التكنولوجيا في مجال البنوك.
- ✓ معرفة جميع المؤسسات المالية وكيفية استغلالها للأموال.
- ✓ محاولة الوصول إلى إعطاء إجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية.

سادسا: منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج وصفي تحليلي الذي سنتناول فيه كل ما يتعلق بالبنوك التجارية والنقود الالكترونية وتطرقنا أيضا للمنهج المفاهمي من خلال مختلف المفاهيم المقدمة لكل ما يبرز العلاقة بين النقود الالكترونية والنشاط المصرفي، (الدراسة النوعية) تتمثل في دراسة حالة (دراسة تطبيقية).

سابعا: صعوبات الدراسة:

تمثلت العراقيل الصعوبات التي تم التعرض إليها فيما يلي:

- صعوبة التحصل على معظم الكتب سواء باللغة العربية أو الأجنبية من مكتبة الكلية بسبب احتكارها من قبل بعض الطلبة لاهتمامهم، بموضوع النقود الالكترونية
- كون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكثر الهيئات استقطابا، ليس لها الوقت الكافي للتعامل مع الطلبة الباحثين.

- عدم تزويدنا بالمعلومات الكافية من قبل مصلحة النقود الإلكترونية بسبب النظام المتبع من قبل البنك والذي يقتضي بعدم منح تلك المعلومات.

ثامنا: هيكل وخطة البحث: لتحقيق أهداف هذا البحث تم تقسيمه إلى فصلين:

❖ **الفصل الأول : (الإطار النظري)**

تقديم مدخل للبنوك التجارية في المبحث الأول، حيث تطرقت في المبحث الثاني إلى إبراز مفاهيم أساسية حول النقود الإلكترونية، أما في المبحث الثالث فاعتمدت تسليط الضوء على توضيح النقاط والمؤشرات التي تبرز العلاقة بين النقود الالكترونية والنشاط المصرفي.

❖ **الفصل الثاني : (الإطار التطبيقي)**

دراسة حالة التي سنقوم من خلالها بتجربة ميدانية في المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكـــرة BADR .

الفصل الأول

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

شهد القطاع المصرفي خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا ودورا هاما في تمويل التكنولوجيا المصرفية، ويرتبط نجاحه في أداء وظيفته الأساسية بقدرته على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته، ولقد أدى هذا التطوير إلى ظهور النقود الالكترونية التي تتميز بالتقنية الحديثة، وإن التعريف بالبنوك التجارية ووظائفها وأنواعها يعتبر مدخلا أساسيا لدراسة طبيعة نشاط هذه المؤسسات والتعرف أكثر على خدماتها المصرفية الحديثة ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تحتوي على النشأة والتعريف والأنواع والخصائص وأخيرا الوظائف والعمليات.

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك التجارية

الفرع الأول :نشأة البنوك التجارية

لا شك أن البنوك كانت محصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها الظروف الاقتصادية على مر السنين.

ويرجع الأصل التاريخي لظهور البنوك إلى استحداث النقود الورقية كوسيلة للتبادل فيما بين الأفراد، ومع تطور وتوسع عملية التبادل هذه سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي تطورت أنشطة البنوك لتغطي الاحتياجات المستجدة لمثل هذه الأنشطة كوسيلة من وسائل تسهيل التبادل.

ومنذ فجر التاريخ كانت قيمة معظم الأشياء تحدد بناء على مدى انتشارها أو ندرتها، فالذهب اقل انتشارا من الفضة و لذلك فانه أغلى قيمة، و بالمثل فان الماس أكثر قيمة من المحار إلى ندرة وجوده، إذن لماذا تعتبر الأموال المصنوعة من الورق والذي هو أكثر المواد انتشارا مرتفعة الثمن مثلها مثل الأموال المصنوعة من المواد الثمينة؟.

إن الأصول الأولى وجدت في الصين منذ 1000 عام مضت، ففي ذلك الوقت كانت الأموال تتكون من عملات معدنية من الحديد، وكانت قيمة كل عملة تساوي القليل، وكانت هذه العملات ثقيلة جدا و كبيرة الحجم، بحيث يصعب حملها والتنقل بها، بالإضافة إلى ذلك فان بعض أجزاء البلد لم يكن بها معدن كاف لتصنيع جميع العملات المعدنية التي يحتاجون إليها، و ربما العيب فيها هو سهولة سرقتها[1].

[1] رمضان الشراح، تركي ألشمري، محمد العسكر، **البنوك التجارية**، مكتبة الأفاق، 2011، ص 21-27.

فلقد كان التجار الذين يتجولون في جميع أنحاء البلد حاملين معهم مقادير ضخمة من العملات المعدنية أهدافا سهلة للصوص، وقد وفرت الأموال الورقية حلا رخيصا و ملائما للمشاكل المصاحبة للعملات المعدنية، ولكنها لم تظهر إلى الوجود بين عشية وضحاها.

وبدلا من حمل حقائب ثقيلة من العملات المعدنية والتجول بها للقيام بمشترياتهم فان الناس بدؤوا في ترك أموالهم لدى التجار مقابل إعطائهم إيصالا بذلك، وقد استخدم الصينيون هذه الإيصالات بدلا من الأموال الحقيقية، أطلقوا عليها اسم "الأموال الطائرة" لأنها كانت خفيفة جدا، ولكنها كانت تشبه إلى حد كبير الشيكات في العصر الحديث فهي مجرد وعد بالسداد من جانب الشخص أو البنك المحفوظة لديه النقود.

وبعد مائتي عام من هذا التطور اتحد التجار الصينيين معا وأصدروا بصورة مجتمعة أموالا ورقية رسمية ذات قيمة محددة.

ولقد نشأت عن تلك الأموال الورقية المبكرة مشاكل نظرا لان التجار بدؤوا في إصدار المزيد من الأموال الورقية أكثر من العملات المعدنية الموجودة لديهم، و بناء عليه فقد كان يتعين على حكومة ذلك الوقت الاستيلاء على جميع الموجود من الجيوزي، ويعتبر ماركو بولو (1324-1254م) وهو رحالة ايطالي سافر إلى الكثير من بلدان الشرق الأقصى وأثناء صفريا ته لمصلحة الإمبراطور شاهد الكثير من الأشياء الغير عادية احدها الموال الورقية وعند عودته لايطاليا ألف كتاب باسم (il million) وقد وصف هذا الكتاب الأموال الورقية، وان اول شخص يخبر بقية العالم عن استعمال الأموال الورقية كان قسا فرنسيا يسمى وياتيام اوف روبرك، و الذي نشر الخبر في عم 1254، ونود التذكير بالعقاب الفظيع الذي وقع بالصرف السويدي جون فالبر غم من ان أوروبا تدين له بتقديمه العملات الورقية الى أوروبا فانه لم يتلقى الكثير من الشكر على فكرته، وبعد إصداره الكثير من الأموال الورقية التي تتجاوز عدد العملات المعدنية الموجودة لديه ،تعرضت السويد للتضخم (ارتفاع شديد في الأسعار) و انهار بنك بالمستر تش، و قد كان البنك الانجليزي هو البنك التالي الذي اصدر عملات ورقية وذللك في عام 1694، و بعد ذلك بعام واحد تبعه بنك اسكتلندا. وبالتدريج بدأت البلدان الأوروبية الأخرى في إصدار الأموال الورقية وقد برهنت الأموال الورقية على شعبيتها في كل مكان نظرا لأنها خفيفة ومناسبة[1].

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 22-24.

وتجدر الإشارة انه أثناء الثورة الفرنسية (1796-1789) قام النظام الثوري بتمويل نشاطاته بإصدار أموال ورقية أطلق عليها اسم (assignats) حيث أصبحت الناس متخوفة من الأموال الورقية وبالتالي أصبحت هذه العملات عديمة القيمة، وعندما أصبحت ولاية بابول جمهورية رومانية في أثناء الفترة من 1799-1798م قامت بإصدار العديد من الأموال الورقية، و فيما يتعلق بالعملة الورقية الأمريكية فقد بدا تداول العملات الورقية ذات المبالغ الصغيرة من المال في أمريكا الشمالية[1]، ولقد ظلت الطريقة الأساسية لإنتاج العملات الورقية هي الطريقة نفسها عبر القرون ،و لعل الصيارفة و رجال الصاغة في أوروبا و ايطاليا بالذات هم من طرقوا هذا الباب ،فقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون و ودائعهم لدى هؤلاء الصاغة بقصد تأمينها والحفاظ عليها، مقابل الإيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وقد اعتبرت هذه الإيصالات بمثابة ورقة ائتمان تقبل لدى الغير ويتم تداولها في المعاملات. ويمكن الخصم على ظهر هذه الإيصالات عند سحب جزء من الودائع الأصلية، وقد توسعت أعمال الصاغة فقاموا بتقديم القروض للملوك والنبلاء والأمراء وكذلك الأفراد مقابل فائدة يتقاضونها، وكانت هذه القروض تمنح من الودائع الموجودة لديهم والغير متوقع سحبها أو الراكدة أو تمنح في صورة إيصالات .

وبالتدرج بدا العمل المصرفي ينتقل من الأفراد إلى المشروعات المساهمة، ويقال ان اول بنك قام في البندقية عام 1857م ثم توالى ظهورها في مدن أوربا بعد ذلك ظهر في بنك أمستردام عام 1609م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر .

وقد تعددت العمليات التي تقوم بها هذه البنوك فاختص كل منها معينة اشتهر بها وسمي باسم خاص يدل على ما يمارسه من نشاط مالي ومصرفي، وأصبح كل منها يحاول جذب اكبر قدر من الودائع فنشأت فكرة منح الفوائد على الودائع، وبجانب الأعمال التقليدية للبنوك أصبحت تمارس أنشطة أخرى للمساهمة في دعم اقتصاد دولها ومنحه المرونة الكافية للتحرك في الداخل والخارج.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 25-27.

الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود .أما في العربية فهي مشتقة من صرف، صارف، واصطرف الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها، والصرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى، وحديثا تطور مفهوم المصرف وحدد هدفه وتبين لنا ذلك من خلال بعض التعاريف منها التعريف العلمي، و التعريف القانوني.

1-**التعريف العلمي:**

أ- **التعريف الأول:** البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال.

ب-**التعريف الثاني** : "البنك التجاري هو المؤسسة التي تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض وتقديم خدمات تحويل الأرصدة ."

2-التعريف القانوني: يتميز التعريف القانوني بالتفصيل عن تعريفه للبنك التجاري مما يسهل على القارئ عملية التفريق بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات المالية الأخرى (بنوك أخرى ومؤسسات مالية غير بنكية).

وتحدد بعض الموسوعات الشكل القانوني الذي يجب أن تكون عليه البنوك التجارية، حيث عرفت البنك التجاري، بأنه مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل وبالبحث في بعض التشريعات.

إذ يتضح لنا من هذه التعاريف أن البنوك التجارية هي إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة، و يكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها لاستعمالها في عمليات مصرفية ائتمانية تمويلية سواء داخلية أو خارجية ويندرج تحت هذا خصم الأوراق التجارية، وشراء وبيع الأوراق المالية، ومنح القروض و المتاجرة في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة وغيرها مما يقضي به العرف وتطور النشاط الاقتصادي على انه من أعمالها ساعية في ذلك إلى تنمية الادخار والاستثمار، مراعية تقديم أقصى وأفضل ما يمكن تقديمه لعملائها من خدمات مصرفية متطورة بأقل تكلفة ممكنة، أخذة في الاعتبار دائما الموازنة بين الربحية و السيولة في إدارة عملياتها[1] .

[1] منير إبراهيم هنيدي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر،1999 ،ص2

المطلب الثاني: أنواع و خصائص البنوك التجارية.

الفرع الأول :أنواع البنوك التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما انه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

اولا :البنوك حسب فعاليتها: تنقسم البنوك حسب فعاليتها إلى:

1. **بنوك الودائع:**عرف القانون الفرنسي لعام 1945 بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك . وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس، وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري .
2. **بنوك الأعمال** كذلك القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة، أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

وهكذا فان البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية، وذلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القرض التي تصدرها وان تشرف على إدارتها.

واليها يعود الفصل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل . غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هذه المشاريع الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين.

ثانيا :أنواع البنوك حسب شموليتها: تنقسم إلى[1]:

1-البنوك ذات الفروع المتعددة : وهي تلك التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة، ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة، وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما، او تتلقى القسط الأكبر من الودائع، وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد والتسهيلات.

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**،"دار أسامة للنشر والتوزيع" الطبعة الأولى ،2009، ص ص 7-9.

2-البنوك الإقليمية:

وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة او مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى .

ثالثا-أنواع البنوك حسب صنفها: تنقسم الى:

1. **البنوك الوطنية** : هي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.
2. **البنوك الأجنبية** :هي تلك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية، وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.

رابعا-أنواع البنوك حسب طبيعة أعمالها: ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. **البنوك التجارية** :وهي تلك التي تقوم بالإعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض وما شابه ذلك. وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.
2. **البنوك الصناعية:** وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية .
3. **البنوك الزراعية:** وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية .
4. **البنوك العقارية:** وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الإنشائية مقابل رهونات أو تأمينات عقارية . [1]

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية: يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

الخاصية الثاني: تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا،غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

[1] سامر جلدة، **مرجع سابق**، ص ص 9،10.

الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.[1]

الخاصية الخامسة : تتميز هذه المؤسسات أيضا بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية في خلق " نقود الودائع" والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها، وهي في مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الأفراد ودخولهم في شكل ودائع، ثم تستخدم هذه الودائع في أوجه متعددة تدور غالبا حول عملية الإقراض وتمويل العملية التجارية قصيرة المدى أو حتى تلك المرتبطة بالمدة .[2]

المطلب الثالث :وظائف و عمليات البنوك التجارية

الفرع الأول :وظائف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات غير متخصصة في عمليات معينة، ولكنها متخصصة في مجموعة عمليات، نطلق عليها تعبير الخدمات المصرفية، ودور البنوك هنا الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الاقتصادية.

أشخاص ترغب في ترتيب حقوق لها قبل البنك التجاري، وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها قبل هذا البنك ويقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق، ويحصل على أثمان مقابل ما يقدمه من خدمات.

فبجانب وظيفة البنك الرئيسية في خلق نقود الودائع (والتي سنرى كيف ستتحقق)، وما يترتب على ذلك مر قبول ودائع الأفراد، وتجميع مدخراتهم النقدية (المصدر الأساسي لتحقيق نوعية من غطاء الإصدار)، يقدم الكثير من الخدمات التي تتعلق بعمليات الإقراض والاقتراض بمختلف أنواعها، كخصم الأوراق التجارية، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتماد، والاعتمادات المستندية، وإصدار أنواع مختلفة من الصكوك لتجميع مدخرات الأفراد.

[1] http://kenanaonline.com/users/mostafamahmoud2020/posts/298752 تمت الزيارة يوم: 2017/03/22 على الساعة 13.22

[2] د/ إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة، "**نقود و بنوك** " ، الطبعة الأولى، ص 85.

وهو يقوم بتوظيف الأموال التي يحصل عليها في الإقراض، وشراء الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، كذلك يوظف أمواله في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة كأذون الخزانة، سواء لحسابه أو لحساب عملائه.

وبصفة عامة فهو يقوم بكافة الخدمات التجارية الجارية، والتي ترتبط بتأدية النقود لوظائفها، وهذه الخدمات تتحقق بعدة عمليات، من خلالها تترتب للبنك حقوقا تمثل أصوله، أو يترتب عليها التزامات تعتبر خصوصا عليه، ومجموع هذه الأصول والخصوم هو الذي يكون ميزانية البنك التجاري.[1]

اولا :الوظائف التقليدية للبنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى، تعتبر ثانوية نذكرها فيما يلي:

1. **قبول الودائع:** تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين[2].

"ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين".[3]

حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وتنقسم إلى عدة أنواع:

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول أن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض.

- ✓ **منح القروض والسلفيات:** وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره، وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وآجالها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير ذلك تتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها:

[1] إسماعيل أبو شاور ، امجد عبد المهدي مساعدة ، "**مرجع سابق** ، ص ص 206،207.

[2] جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996 ، ص23.

[3] Ammour Benhalima, pratique des techniques bancaires, Edition dehlab, Alger, 1997, P40

- ✓ الدفع تحت الحساب
- ✓ عمليات الائتمان بالمقابل
- ✓ القرض النقدي
- ✓ الائتمان ألإيجاري
- ✓ فتح الاعتماد
- ✓ الائتمان المقدم للتجارة الدولية
- ✓ عمليات الخصم

هكذا فإن البنوك التجارية تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الإنتاجية التنموية المختلفة وتطويرها وفقا لسياسة ائتمانية محكمة.

2. **خلق النقود:** إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي. وترتكز هذه الوظيفة على عاملين:

- ❖ توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت.
- ❖ أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم[1].

وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- ✓ إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- ✓ التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.

[1] نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص152.

- ✓ تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم.
- ✓ إصدار خطابات الضمان.
- ✓ القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة[1].

ثانيا :الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها :

1-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين :أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

2-ادخار المناسبات :تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة...الخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية[2].

3-خدمات البطاقة الائتمانية :وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد[3].

4-خدمات الكمبيوتر :تستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ،ص ص18 ،19.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000 ،ص142 .

[3] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 ،ص275.

5-مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم :تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل الاكتتاب بينهما[1].

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لتعود على البنك بمزايا نذكر منها :

لدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد:

- ✓ زيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه، زيادة عدد المتعاملين.
- ✓ زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده.

الفرع الثاني :عمليات البنوك التجارية

و نقسم عمليات البنوك التجارية إلى قسمين رئيسيين:

1. **العمليات المصرفية العادية:** وتنقسم إلى:

أ- **الحسابات المصرفية** : عملية الإيداع المصرفي تفترض أن يتنازل العميل عما لديه من أموال إلى البنك التجاري ، لكي يحتفظ له بها وله (أي العميل) أن يستخدمها في مدفوعا ته، وتسوية معاملاته المالية، وهي تفترض أن يساعده البنك في هذه المهمة، ولسوف يترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى الحساب المصرفي وان كان الإيداع السابق ليس شرط لفتح الحساب في جميع الأحوال.

وفتح الحساب المصرفي يحقق للعميل عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك، فيما يتعلق بتسوية وتنظيم معاملاته المالية المستقبلية، و يمكن للعميل ان يقوم بعمليات إيداع تالية، تضاف قيمتها إلى قيمة الوديعة الأصلية او الابتدائية، و يحصل العميل من فتح الحساب على خدمات مصرفية كثيرة، و من أهمها حيازة دفتر شيكات أو دفتر من نوع خاص (دفتر ادخاري مثلا)، و يمكن أن يستخدم دفتره في تسوية معاملاته (كنوعية من الضمان وتنظيم الحسابات وتحقيق الأمان)، ويمكن للعميل آن يحصل على

[1] عزيزة بن سمينة، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2002، ص 8

عائدة فائدة عن الأموال المودعة في الحساب، و خاصة إذا كان هذا الإيداع لا يتعلق بحساب جاري، و إنما بحساب ادخاري (دفتر ادخاري، أو حساب ادخاري إسكاني).

أما بالنسبة للبنك التجاري فان هذا الإيداع وما يترتب عليه من فتح حساب، سوف يوفر له موارد مالية يغذي بها عمليات الإقراض والائتمان، والحسابات المصرفية متنوعة والتفرقة الأساسية هي بين الحسابات الجارية بالمعنى العام والحسابات الادخارية، ولا توجد مشكلة بالنسبة للأخيرة فهي تحقق عائدا للاصحابها[1]، يتمثل في سعر الفائدة الاتفاقي وقد تكون لها مدة محددة او لا تكون (مثل دفاتر التوفير) وبعض هذه الحسابات تجمع بين الطبيعة الادخارية وإمكانية السحب في أي لحظة ومن أهم أمثلة الحسابات الادخارية حساب التوفير(دفاتر التوفير)، والحسابات الادخارية الإسكانية، أي المخصصة لهدف معين هو تملك وحيازة العقارات.

أما الحسابات الجارية، فهي تثير الكثير من المسائل القانونية والفنية والاقتصادية، وبحسب الأصل، يفرق الفقه القانوني بين نوعين منها: الحساب الجاري بالمعنى الدقيق وحساب الوديعة فالأول يتعلق بطائفة التجار، حيث يطلب التجار من البنك فتح حساب لهم، لتحصيل حقوقهم ويقوم بسداد مدفوعا تهم، وهي عمليات متكررة، بتكرر النشاط التجاري، و يتعدد فيها السحب والإيداع، وتتغير القيود، ويتحدد عند كل التسوية الرصيد الدائن أو المدين، والحساب الثاني (الوديعة) يتعلق بالإفراد أو تنقص من قيمة الوديعة الأصلية، وعملياته ليست متكررة مثلما هو الحال بالنسبة للتجار.

وهو وأن كانت التفرقة لم تصبح ذات أهمية في الوقت الحالي، إلا إن الحسابين يشتركان في أنهما يمثلان طريقة وميكانيزم لتسوية المعاملات المالية، فلا داعي لمراجعة كل عملية سوف يترتب عليها حقوقا أو التزاما على أو لأحد الطرفين، على حدة واستقلالا وعمل تصفية أو تسوية منفصلة، إذ يكفي أن تسوي كل مجموعة من العمليات مرة واحدة، وعلى أية حال فالحساب الجاري بصفة عامة، هو اتفاق بين طرفين " البنك والعميل " على إن تسوي العمليات التي تتم بين أطرافه، عن طريق قيود تتم بين أطرافه، عن طريق قيود تتم بين سواء في جانب دائن أو مدين وطبقا لنتيجة العملية وعلى أساس هذه القيود المتبادلة، يتحدد الرصيد(الفائض) والذي يعتبر نتاج عملية التعويض بين الحقوق والديون، ومن الملاحظ أن العمليات، والتي تترجم إلى قيود من خلال تدخل البنوك، تنشا أما من علاقة العميل بالبنك، أومن علاقات العميل بالآخرين.

[1]منير إسماعيل أبو شاور، **امجد عبد المهدي مساعدة**، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، ص ص 206-209.

والحساب الجاري قد يفتح في البداية نتيجة إيداع مبلغ من العميل إلى البنك (حساب الوديعة) كما يمكن أن يفتح دون دفع أية مبالغ مستحقة ويظل الحساب قائما ويعمل حتى يغلق والإغلاق يتم بإرادة أو بنضوب الأموال .

يتبقى إذن تحديد مشكلة العائد من الحساب الجاري، ومن الطبيعي أن من يترك أمواله تحت تصرف البنك يجب أن يحصل على المقابل أو العائد، هذا العائد ليس من الضروري أن يتمثل في سعر الفائدة بل هناك بعض النظم المصرفية والتي تحرم منح الفوائد على الحسابات الجارية ويتمثل العائد المتحقق في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك على عميله، ابتداء من حيازة الشيكات واستخدامها في مدفوعا ته.

ب-**الائتمان** :

الائتمان يعني الثقة، ومنح البنك لعميله ائتمانا معينا، يعني إن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة وضمانه قبل الغير وبذلك فان عملية الائتمان تنقسم إلى نوعين: ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطائه تقدمه على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالحه، و الثاني لا يقدم فيه البنك أية أموال على عملية، و إنما يمنحه الكفالة و الضمان قبل الغير.

والائتمان يمكن أن يتخذ تصنيفات متعددة، تبعا لمدة القرض والغرض من الائتمان وشخصية المستفيد وعلى هذا يمكن تقسيم الائتمان طبعا لمعيار شخصية المقترض وموضوع القرض، بين الائتمان الشخصي والائتمان الموضوعي، فالائتمان الشخصي يهتم بشخصية المقترض، أما الائتمان الموضوعي فهو يتعلق بموضوع الائتمان والمدة وقيمة الائتمان.

والائتمان ينقسم أيضا من حيث الغرض، بين الائتمان الائتمان قصير الأجل ويقدم لتمويل دورة الإنتاج والمخزون التسويق، و يرتبط بدورة رأس المال المتكررة وبفترة استرداد قصيرة، والائتمان طويل الأجل، ويخصص لتمويل الاستثمار، والذي يسترد خلال فترة طويلة أو متوسطة نسبيا، وهذا التقسيم يرتبط أيضا بالمدة. فالائتمان محفوف بدرجة معينة من المخاطر حتى ولو كان القرض محوطا بالضمانات العينية والشخصية[1].

فالتأخر في السداد أو العجز عن السداد يهدد سيولة البنك لهذا فعلى البنك أن يتخذ كافة الاحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخر في السداد وفي سبل ذلك يمكن أن يتخذ إجراءات عديدة من أهمها:

[1]منير إسماعيل أبو شاور، **مرجع سابق**، ص ص 2011، 201.

- ✓ **تحديد وتوزيع المخاطر:** عن طريق إعطاء قروض في حدود قصوى معينة.
- ✓ **دراسة الحالة:** أي دراسة كافة إمكانيات البنك الفنية لدراسة موضوع القرض.
- ✓ **الضمانات:** وهنا نفرق بين الضمانات الشخصية والضمانات العينية.

ويتقاضى البنك مقابل الائتمان (فائدة) فالبنك مشروع تجاري يسعى لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح عن طريق تجاري المال، وتتمثل تكلفة الائتمان والتي يقدر على أساسها الائتمان في ثلاثة عناصر:

- ✓ عائد رأس مال المقرض.
- ✓ نصيب من النفقات العامة (الإدارة).
- ✓ هامش لتغطية المخاطر.

ويختلف ثمن الإقراض أو الائتمان تبعا لحالة السوق النقدية، و حالة السوق المالية، وسعر الخصم الذي يقرره البنك المركزي وطبيعة القرض وتتعدد و تتنوع نماذج الائتمان وأهمها يتمثل فيما يلي:

1. **القرض النقدي:** هو عقد يتحقق عن طريق تقديم الأموال إلى المستفيد أو المقترض.
2. **الدفع من تحت الحساب:** أي يسمح البنك لعميله أن يصبح حسابا مدينا في حدود مبلغ معين.
3. **فتح الاعتماد:** يقوم البنك بفتح اعتمادا لعميله، أي يضع تحت تصرفه مبلغا معينا من المال.
4. **عمليات الخصم:** الخصم هو عملية ائتمانية، بمقتضاها يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة دون انتظار اجل السداد ويقوم البنك بتحمل اجل الدين وتحصيل الكمبيالة من الدين بقيمتها في موعدها وهو يخصم من عميله قيمة الكمبيالة، ويقال أحيانا أن البنك التجاري يشتري الورقة التجارية، ولا شك أن عملية الخصم تعتبر نوعا من الائتمان المتميز بالنسبة للبنك، حيث أن الأخير يمكن أن يعرف ميعاد التحصيل والأقساط وله إمكانية إعادة الخصم لدى البنك المركزي وبذلك يحافظ على سيولته دائما.
5. **عمليات الائتمان بالضمان المصرفي:** حيث يقدم البنك ضمانته وكفالته للعميل ويكون على استعداد لتحمل المسؤولية في حالة عجز العميل عن تسديد معاملاته، وهذه الضمانات قد تتطلبها الإدارة أو جهات الضرائب والجمارك من بعض الأفراد، لتسديد بعض الالتزامات أو القيام بمشروعات معينة، فلا يقدم البنك أية أموال وإنما يقدم وعد أو كفالة لعميله.
6. **عمليات الائتمان بالمقابل:** وقد يكون هذا المقابل ضمانا شخصيا أو ضمانا عينيا وأهم الضمانات العينية تتمثل في القروض الممنوحة مقابل الصكوك المختلفة وعندئذ يقوم البنك بدراسة شروط القرض،

كما أن هناك أيضا ضمانات مقدمة مقابل بضاعة، ويمكن عمل رهن أو الاحتفاظ بالسلع في مخازن البنك.

7. **الاستثمارات:** وهي قروض طويلة الأجل كما سبق وذكرنا، وتستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة وبراءات الاختراع وإقامة المنشات، وتقدر أقساطها على أساس معدلات الاستهلاكات وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين وتمتد حتى سبع سنوات أو أكثر ومن أهم صور هذا الائتمان " الائتمان الايجاري" .
8. **الائتمان المقدم للتجارة الدولية:** مع زيادة المعاملات الدولية بين الدول والشركات من مختلف الدول، ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الدولية، وفي تقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد، فيقوم الائتمان الدولي على أساس فكرة المخاطر الدولية، فيتعرض لمخاطر الإنتاج للبضاعة التي يجب تصديرها من حيث عدم القدرة على توفير الكميات اللازمة، أو تغير نفقات الإنتاج أو الأسعار وهو أيضا يتعرض لمخاطر التسويق مثل عدم تسديد المستور أو المشتري لقيمة البضاعة بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والمخاطر التجارية العادية (الإفلاس)، بالإضافة إلى المخاطر العامة السياسية، أو تخفض قيمة العملة ومنع التحويل والرقابة على الصرف، ويتحقق الائتمان المصرفي هنا من خلال ثلاثة نماذج أساسية هي:
   - ✓ التحصيل المستندي.
   - ✓ خصم الكمبيالات المستندية.
   - ✓ الاعتمادات المستندية.
9. **خدمات مصرفية أخرى:** يقدم البنك لعملائه بعض الخدمات المصرفية الملحقة بعملياته المختلفة فيقدم فيه خدمات فنية لعملائه، كإصدار الأسهم والسندات للشركات، وزيادة رؤوس أموالها، وعمليات الصرف الأجنبي، وتأجير المخازن والخزائن، وتنظيم حسابات الأفراد، وصرف الأجور والمرتبات، وتحصيل الشيكات والكمبيالات، وتسديد الديون، وتسديد إيصالات الدفع، وتحصيل كوبونات الأرباح[1].

[1] منير إسماعيل أبو شاور، **مرجع سابق**، ص ص 212-218.

المبحث الثاني : ماهية النقود الالكترونية

إن التطور السريع الذي مرت به النقود الالكترونية في العصر الحديث وكذلك استحداث أساليب جديدة في الدفع والتسديد، زاد من أهمية هذه النقود وسنبين أهم جوانب هذه الوسائل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول :ظهور النقود الالكترونية

لا شك انه توجد علاقة وطيدة بين الأشكال المختلفة للتجارة وتنوع طرق تسوية المعاملات الناتجة عن هذه التجارة. فكل شكل من أشكال التجارة يتمشى معه شكل معين من أشكال التسوية أو الدفع. ولهذا اكتفت التجارة التقليدية التي كانت تسود الاقتصاديات الأولى بالنقود الورقية fiduciaires money كوسيلة لتسوية المعاملات التي تتولد عن هذه التجارة .

وقد كشف التطور في المعاملات التجارية بعد ذلك النقاب عن مثالب وعيوب هذه الطريقة التي تتمثل في تعرض الأموال للسرقة والضياع، وكونها لا تتمشى مع العمليات التي تتم عن بعد ولا تحتاج إلى التقاء مادي لطرفي المعاملة.

ولذلك خلق الواقع سريعا وسيلة جديدة لتسوية الديون تتمشى مع التطور السريع للمعاملات التجارية إلا وهي نقود الودائع أو ما تعرف بالنقود المكتوبة أو الافتراضية scriptural money. وقدمت البنوك أكثر من خدمة بنكية تتعامل بهذه النقود منها الشيكات، والتحويلات البنكية، والكروت البنكية على اختلاف أنواعها. وتجمع هذه الخدمات فكرة واحدة تتمثل في التسوية عن طريق نقل أرقام تدل على قيم مالية من الحساب المدين لشخص إلى الحساب الدائن لشخص أخر .

وقد حظيت هذه الطريقة الجديدة بقبول دولي سواء على مستوى الأشخاص أو المؤسسات المالية التي تتعامل بها، هذا إلى تمشيها مع طبيعة التجارة التي تتم عن بعد دون تطلب الحضور المادي للمتعاقدين.

وبظهور الانترنت انتقل مجال التجارة من المجال الحقيقي إلى المجال الافتراضي، وأصبحت شبكة الانترنت مسرحا للعمليات التجارية بدلا من ارض الواقع. وقد حث ظهور الانترنت على ظهور تجارة جديدة تتم عبر الشبكة تسمى " التجارة الالكترونية". وما دامت تجارة جديدة قد ظهرت فان التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف تسوي المعاملات الناشئة عن هذه التجار؟ هل يكتفي هذا الشكل الجديد للتجارة بوسائل الدفع الموجودة، أم يقتضي وجود وسيلة جديدة متطورة تناسب التطور الذي حدث في المعاملات وتوفر له الأمان الذي ينشده؟ وبطبيعة الحال سوف يفكر المتعاملون في هذه التجارة الجديدة في طرق التسوية المتاحة للاستعانة بها في تسوية علاقاتهم التجارية عبر شبكة الانترنيت. ونظرا لان معاملات التجارة الالكترونية تتم بين أشخاص

غائبين، فلا ينفع معها النقود الورقية، إذ تتطلب هذه الأخيرة حضورا ماديا بين المتعاقدين. ومن ثم لم يعد أمام هؤلاء المتعاملين سوى الدفع بالتحويلات أو بالكروت البنكية.

فمن الممكن أولا آن يلجا المتعاملون في التجارة الالكترونية إلى التحويلات البنكية. ولا يختلف نظام التحويلات البنكية عبر شبكة الانترنت عنها في غير الانترنت. فالعميل يعطي لبنكه أمرا بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب من تعامل معه. ولا يعدو أن يكون هذا الأمر سوى أمر تحويل عادي تمرس عليه صاحب الحساب. ولكن تتمثل الجدة في هذا الأمر في انه يتم عبر شبكة الانترنت، ومن ثم يفترض وجود موقع لبنكه عبر الشبكة يسمح له بإصدار أمر التحويل ويسمح للبنك إجراء التحويل الكترونيا[1].

وعلى الرغم من سهولة وبساطة هذه الطريقة، إلا انه يعيبها أنها تحتاج إلى كثير من الوقت لحين وصول أوامر التحويل وتعامل موظفي البنك معها، كما أن العميل يتكلف مصاريف إضافية في مقابل خدمة التحويل. أضف إلى ذلك أن هذه الوسيلة محفوفة بالمخاطر، إذ لا تتسم بالسرية. فبنك العميل يجب أن يتعرف عليه من خلال وضع رقم حسابه أو من خلال بعض البيانات التي قد يقدمها مثل : الفرع الذي تم فتح الحساب من خلاله، ونوعية الحساب وغيرها، كما انه يجب أن يحدد رقم حساب المستفيد من العملية. وكل هذه البيانات تتداول عبر الشبكة مما يجعلها لقمة سائغة في فم قراصنة الانترنت.

ومن الممكن ثانيا أن يلجا المتعاملون في التجارة الالكترونية إلى تسوية هذه المعاملات عن طريق الكروت البنكية سواء كانت كروت الائتمان crédit carde أو كروت الوفاء أو الخصم الفوري bit card. وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعا بالمقارنة بالطريقة الأولى وهي التحويل البنكي. وتتمثل هذه الطريقة في أن المستهلك أو المشتري يقوم بنقل رقم الكارت الخاص، وكذلك تاريخ انتهاء هذا الكارت إلى موقع التاجر الذي يرسله بدوره إلى البنك مصدر الكارت ليحصل منه على مقابل الخدمة أو السلعة التي قدمها له في صورة أرقام تضاف إلى حسابه الدائن. ويقيد البنك هذا المبلغ بعد ذلك في الحساب المدين للمستهلك أو المشتري .

ويعيب هذه الطريقة من ناحية، إن أرقام الكروت تنتقل من المستهلك إلى التاجر بشكل غير مشفر مما يجعلها عرضة للسرقة عبر الشبكة. ومن ناحية أخرى، أنها تقوم على الثقة التي يوليها المستهلك للتاجر فانه سوف يأخذ من حسابه قيمة السلعة أو الخدمة فقط دون زيادة، كما أن التاجر يحتفظ بالرقم كروت العملاء مما قد يسئ استخدامها بعد ذلك عن طريق السحب غير المشروع من حساباتهم. ومن ناحية ثالثة، أنها مكلفة جدا بالمقارنة بقيمة العمليات التي تستخدم للوفاء فيه. وتعزي هذه التكلفة إلى نسبة العمولة العالية التي تتقاضاها البنوك عند السداد بهذه الطريقة، وازداد التطور السريع لمعاملات التجارة الالكترونية من ناحية أخرى، لجأت الشركات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتجارة الالكترونية إلى وسيلة جديدة لتسوية المعاملات التي تنشا عن هذه التجارة إلا وهي النقود الالكترونية electronic money.

[1] شريف محمد غنام،" **محفظة النقود الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة، ص ص 3-5.

وتعد النقود الالكترونية تطورا واضحا في وسائل الدفع عبر الانترنت، بل هي الوسيلة الوحيدة التي نشأت خصيصا لتسوية معاملات التجارة الالكترونية عبر الانترنيت. فالدفع عن طريق الكروت البنكية وسائل عرفها الواقع التجاري قبل ظهور الانترنت . ويمكن القول أن النقود الالكترونية شكل جديد من أشكال وسائل الدفع بدا ينمو و يتطور سريعا بحيث يتوقع البعض انه سيؤدي إلى اختفاء كامل لاستخدام النقود العادية في الوفاء ويصبح بديلا لها بحيث يصبح المجتمع "مجتمعا بلا نقود"[1].

الطلب الثاني : مفهوم و أنواع النقود الالكترونية.

الفرع الأول: مفهوم النقود الالكترونية.

ظهرت عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية فقد اصطلح البعض عليها بالنقود الرقمية، أو العملة الرقمية، وبغض النظر عن المصطلحات المستخدمة فان هذه الاختلافات تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الالكترونية.

وكما اختلف فقهاء الاقتصاد حول الاصطلاح، فقد اختلفوا حول وضع تعريف محدد للنقود الالكترونية[2].

تعريف الأول:يمكن تعريف النقود الالكترونية على أنها، قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، و تستعمل كأداة للدفع[3].

تعريف الثاني: النقد الالكتروني هو شكل من أشكال النقد الكتابي يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني أو إلى نمط آخر كالشيك مثلا[4].

تعريف الثالث: كما تعرف النقود الالكترونية على أنها مجموع التواقيع والبروتوكولات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية[5].

---

[1] شريف محمد غنام، مرجع سابق، ص ص 5-7.

[2] عبد الله وآية الله مولحسان،**آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية و المصرفية**، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،نوفمبر 2005، ص 353

[3] الشافعي محمد إبراهيم محمود، "**النقود الالكترونية**"، الهيئة العليا لتطوير الرياض –المال و الاقتصاد–، تاريخ الإطلاع: 26 سبتمبر 2005، ص 40.

[4] رحيم حسين،**النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2006، ص 29.

[5] أكرم حداد، مشهور هدول،**النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2005،ص 57.

تعريف الرابع: تشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تعبر عن قيم معينة وتصدرها البنوك التقليدية أو البنوك الافتراضية لمودعها، ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي، أو على الحاسب الشخصي، تخزن على الهارد درايف ويستخدمها هؤلاء على الحاسب لتسوية معاملاتهم التي تتم عن طريقه، وهذه الأخيرة هي التي يتعرف بها بوصف النقود الالكترونية، إلا انه يعد التطور وإيجاد بعض أجهزة الحاسب المزود بقارئ البطاقات الذكية، أو تزويد أجهزة التليفون التفاعلية بما أصبح من الممكن استخدام القيم المخزنة على نبضة من خلال الحاسب الأنترنات، وبالتالي تدخل في مفهوم النقود الكترونية دون الحاجة للذهاب للمحلات للشراء المباشر ثم استخدام البطاقة إذا كل ما يحتاجه العميل هو الضغط على رقم ما[1].

تعريف الخامس: وقد عرفها البنك المركزي بأنها مخزن الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة نقدية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما[2].

وانطلاقا من جملة التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النقود الالكترونية هي، قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحضى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[3].

الفرع الثاني: أنواع النقود الالكترونية.

النقود الالكترونية هي النقود التي تخزن الكترونيا،حيث تتكون من عدة أنواع نذكر منها مايلي: البطاقة البنكية، الشيك الالكتروني والتحويل المالي الالكتروني الآمن.

1- البطاقات البنكية: كما تعرف البطاقات البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها

[1] عادل أحمد حشيش،**مرجع سابق**، ص، 310.

[2] محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي،ط1،الإسكندرية،2007، ص391.

[3] الرومي محمد أمين، "**التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2004، ص142.

ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها[1] فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم. كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM وفي شراء السلع و الحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليا، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية.

وللبطاقة البنكية عدة مسميات فهناك من يطلق عليها بالبطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك، وتحل محل النقود في مختلف الالتزامات، بينما يسميها آخرون ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الالكترونية في الحصول على التفويض أو إجراء التسويات المالية[2]. في حين يسميها فريق ثالث ببطاقة المعاملات المالية التي تمكن حاملها من الحصول على النقدية، السلع، والخدمات أو أي شيء له قيمة مالية[3].

وتنقسم البطاقات البنكية إلى قسمين:البطاقات الائتمانية والبطاقات غير الائتمانية.

1-1- البطاقات الائتمانية:وتعرف على أنها البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان(قرض) وتنقسم هذه البطاقات إلى:

1-1-1- البطاقات الائتمانية المتجددة: وظهرت هذه البطاقات إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا كارد وماستر كارد، وتصدر هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة، ويكون لحاملها الخيار بين التسديد كليا لقيمة فاتورة البطاقة من خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط ويسدد الباقي خلال فترة أو فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

1-1-2- البطاقات الائتمانية غير المتجددة: تختلف عن البطاقات الائتمانية المتجددة حيث السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للمؤسسة المصدرة للبطاقة خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن فترتها الائتمانية لا تتجاوز الشهر) وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء الآني والتسديد لاحقا،

---

[1] طارق عبد العال،**التجارة الالكترونية(مفاهيم،التحديات،الأبعاد التكنولوجيا والتسويقية والقانونية)**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2002،ص ص 148، 149.

[2] نوال بن عمارة،**وسائل الدفع الالكترونية(الآفاق والتحديات)**،الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية،جامعة ورقلة، أيام 15-16-17مارس2004، ص ص 2-4.

[3] طارق عبد العال، **التجارة الالكترونية (مفاهيم،التحديات،الأبعاد التكنولوجيا والتسويقية والقانونية)**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2002،ص 148، 149.

وهي لا تتضمن خط ائتمان دوار إذ يترتب على حاملها تسديد فاتورة البطاقة خلال فترة السماح، وفي حالة عدم التسديد لا يمنح حاملها قرضا جديدا وتسحب منه البطاقة[1].

1-2- البطاقات الغير ائتمانية: هذا النمط يعتبر الأوسع انتشارا في العالم،لأنه يقلل من مخاطر الديون الرديئة،لأنها لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على أي قرض وتنقسم إلى[2]:

1-2-1- بطاقة الدفع (DEBIT CARD): وتخول حاملها سداد مقابل السلع و الخدمات حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك، و يلاحظ أن الوفاء بهذه البطاقة يتم بطريقتين، إحداهما مباشرة تتم بقيام المشتري بتسليم بطاقته إلى التاجر و الذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد لهذا العميل في البنك الخاص به،وذلك لتسديد قيمة مشتريات العميل، و إن قام العميل بإدخال الرقم السري في الجهاز وفوض البنك في تحويل المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر، تتم عملية التحويل مباشرة من حساب العميل إلى حساب التاجر، أما الطريقة الأخرى فهي غير مباشرة، حيث يقدم العميل بطاقته للتاجر يقوم هذا الأخير بتدوين البيانات الموجودة على البطاقة على فاتورة يوقع عليها العميل و تتكون من عدة نسخ، منها إلى البنك الخاص بالعميل أو الجهة المصدرة للبطاقة لسداد قيمة المشتريات، ثم الرجوع على حامل البطاقة بعد ذلك.

1-2-2- بطاقات الدفع مقدما:هذه البطاقات تقوم على أساس تثبيت مبلغ يمكن من استعمال البطاقة من خلاله ليتم التخفيض التدريجي للمبلغ كلما تم استعمالها.

1-2-3- بطاقة السحب الآلي (CACH CARD): يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه ويتم إصدارها من جانب البنك رغبة في عدم وجود زحام على شباك الصرف، و كذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا.وعن طريق إدخال هذه البطاقة في الصراف الآلي الخاص بالبنك وإدخال الرقم السري وهو يتكون في الغالب من أربعة أرقام عن طريق الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بجهاز الصراف الآلي يظهر على شاشة الجهاز عدة اختيارات للعميل، مما يتيح للعميل تحديد المبالغ المراد سحبها،

[1] حماد عبد العال طارق، مرجع سابق، ص ص 110، 111.

[1] المراكز المالية المصرفية، **أجهزة الصرف الآلي الضخمة**، مجلة الدراسات المالية المصرفية المجلد7، العدد3، الأكاديمية العربية المالية المصرفية، الأردن،1999 ص79.

ويحرر الصراف الآلي فاتورة أو كشف بالأموال المسحوبة من قبل العميل مبينا فيها مكان و تاريخ الائتمان، و ذلك لأن العميل يسحب نقود من رصيده لدى البنك[1].

والشكل التالي يوضح أقسام البطاقات البنكية:

2-الشيك الالكتروني: الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.

فيمكن تعريفه بأنه "رسالة موثقة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك و بعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك و إعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه"[2].

وتشير دراسة حديثة تتوقع اختفاء النقود التقليدية، بأن الشيكات الالكترونية تستخدم لإتمام عملية السداد الالكترونية بين طرفين من خلال وسيط،ولا يختلف ذلك كثيرا عن نظام معالجة الشيكات العادية ما عدا أنه يتم توريد الشيكات الالكترونية وتبادلها عبر الانترنت، ويقوم الوسيط بخصم من حساب العميل ويضيف إلى حساب التاجر، كما توجد طرق عديدة لضمان وتوفير الأمان لعملية السداد عبر الانترنت، وترى الدراسة بأن تطوير الشيكات الورقية والانتقال إلى الشيكات الالكترونية يتماشى مع مقتضيات الالكترونية.

كما أن تكلفة تشغيل الشيكات الالكترونية ينخفض عن تكلفة تشغيل الشيكات التقليدية.

والوسيط الذي تعتمد عليه الشيكات الالكترونية يطلق عليه (جهة التخليص Clearing House)، ويتم استخدام الشيك الالكتروني في عملية الوفاء بأن يقوم كل من البائع والمشتري بفتح حساب لدى بنك محدد ويقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني وتوقيعه الكترونيا، وبمجرد توقيع الشيك الكترونيا يندمج التوقيع في الشيك ويصبح كل منهما جزء واحد لا يمكن لأحد من الأشخاص أن يفصل التوقيع عن الشيك و يمكن أن يكون كل من الشيك والتوقيع مشفرين، بعد ذلك يقوم المشتري بإرسال الشيك إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني، ثم

[1] محمد حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ص 125.

[2] الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح، "**البنوك الالكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 50.

يقوم البائع بعد ذلك بتوقيع الشيك الالكتروني الكترونيا باعتباره المستفيد من الشيك، ثم يرسل البائع الشيك إلى البنك الذي يقوم بمراجعته والتحقق منه، بعدها يقوم البنك بإخطار كل من البائع والمشتري بأن العملية قد تمت[1].

وهناك حاليا نظامين يتم الاعتماد عليهما في الشيكات الالكترونية هما:

- **نظام FSIC:** هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات المصرفية الأمريكية، وهو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية(أهمها الشيك الالكتروني القياسي Chèque Electronique Standard، والشيك الالكتروني المؤكد Chèque Electronique Certifié، وأجهزة الصراف الآلي ATM)، وذلك باستعمال دفتر الشيكات الالكتروني الذي يرصد كل المعاملات على مستوى نفس الحساب البنكي.
- **نظام Cyber Cach:** هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة Cyber Cach الأمريكية، تتعامل به مجموعة من البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام، ومن سلبيات هذا النظام أنه لا يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية كالنظام الأول.

3- التحويلات المالية الالكترونية: حيث تقوم العديد من المصارف الآن بالمشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، ومن المتوقع استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية في نطاق التسويات المصرفية.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل و تعجيل المدفوعات و التسويات بين المصارف، و سيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية و توفير دفع فوري لعملائها. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات و النظام الالكتروني لتداول الأسهم و مقاصة الشيكات.

وتتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة.ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية

[1] حيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، ص 323.

تحويل واحدة،وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات. ولإتمام عملية التحويل المالي الالكتروني نميز حالتين:

1- حالة وجود وسيط: يقوم العميل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط الذي يقوم بإرساله إلى دار المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل يتم إشعار الوسيط بذلك، الذي يقوم بدوره بإشعار العميل، أما في حالة تغطية الرصيد لقيمة التحويل تتم عملية الاقتطاع وتحويلها إلى حساب المستفيد وقت السداد المحدد بالنموذج.

2- حالة عدم وجود وسيط: في هذه الحالة يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر, وعندها يقوم العميل باعتماد نموذج للدفع بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يقوم بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسله إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر، وعندها لا حاجة لتحقق كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يحقق ذلك[1].

المطلب الثالث: خصائص و مزايا النقود الالكترونية.

الفرع الأول: خصائص النقود الالكترونية.

1. **النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً:** فهي خلافاً للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.
2. **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود.
3. **النقود الإلكترونية ليست متجانسة:** حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضاً حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود.
4. **سهلة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

[1] الصمادي حازم نعيم،"**المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2003، ص ص 64،63.

5. **النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

الفرع الثاني: مزايا النقود الالكترونية.

تحقق هذه النقود جملة من المزايا يمكن تلخيص مجملها فيما يلي:

- ✓ **سهولة الاستخدام:** حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حاسبه الآلي، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية وبأي قيمة.
- ✓ **السرية:** حيث يمكن للمشتري أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات.
- ✓ **الأمان:** يتيح نظام النقود الرقمية أعلى درجات الأمان الممكنة وذلك لاعتماده على وسائل الأمان المبتكرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت.
- ✓ **انخفاض التكاليف:** حيث تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية، لأن العملية تتم أوتوماتيكيا.
- ✓ **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان، وفي أي وقت، كونها تعتمد على شبكة الانترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية، وذلك دون أن تؤثر في التكلفة.
- ✓ **تسرع عمليات الدفع** : تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبال ذلك بالطرق التقليدية.

تشجع عمليات الدفع الآمنة : تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة[1] . SECURE ELECTRONIC TRANSACTIONS-SET

كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمينة SECUTE SOCKET LAYERS- SSL مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمانا.

[1] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهى" **البنوك الالكترونية**"، دار الفكر الجامعي، ص ص 53،54.

المبحث الثالث :علاقة النقود الالكترونية بالنشاط المصرفي

إن أي تنظيم قانوني لموضوع النقود الالكترونية لا يتعين عليه فقط تحديد طبيعة وشخصية تلك الجهة التي تتولى إصدارها،وإنما عليه أيضا أن يضع مجموعة من الضوابط التي تضمن في النهاية درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التي من المتوقع حدوثها عند إصدار هذه النقود.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على انتشار النقود الالكترونية في المصارف:

تتنوع الأسباب المسؤولة عن انتشار النقود الالكترونية،حيث يرجع بعضها إلى عوامل تكنولوجية وبعضها إلى عوامل نفسية والبعض الآخر بالدعاية والإعلان وسنعرض أهم هذه العوامل:

1. **مدى تقدم الصناعة المالية والمصرفية:**تحسن الصناعة المالية وتدريب العاملين وتوفير الخبرات اللازمة والتكنولوجيا المتقدمة سوف ينعكس ايجابيا على تداول النقود الالكترونية، ومن ناحية أخرى فان تحسين وتطوير الخبرة المصرفية وتدريب القائمين على إصدار النقود الالكترونية على كيفية إدارة المخاطر الناتجة عن تداول تلك النقود سوف يؤدي بالضرورة إلى تسير عملية تسويق هذه النقود وانتشارها.
2. **وجود الدعاية الكافية:**من المعروف أن الدعاية والإعلان يلعبان دورا هام في تسويق السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للنقود الالكترونية وحداثة وجودها ونقص الدعاية لها من شأنه أن يؤدي إلى ضعف انتشارها وعدم الإقبال عليها، فالنقود الالكترونية في حاجة إلى الدعاية والإعلان، خاصة في المراحل الأول للتعامل بها، وهذا ما تقوم به المصارف و تسعى لتحقيقه.
3. **توافر ضوابط الأمن المتعلقة بالإنترنت:** يجب على تطور النظم المستخدمة والتي تضمن أمن أرقام بطاقات الائتمان وكذلك الأشكال المختلفة للنقود الالكترونية، خاصة النقود الشبكية، فضعف أساليب الحماية الموجودة حاليا ضد محاولات القرصنة الالكترونية، والاستيلاء على حسابات العملاء وأرقام بطاقاتهم البنكية قد يؤدي إلى الإحجام أو على الأقل إلى عدم التحمس لحيازة النقود الالكترونية، ولكن نجد البنوك حريصة على ضمان سرية و عدم قرصنة هذه البطاقات .
4. **ارتفاع تكلفة استخدام النقود الالكترونية:**مازال التجار يعتبرون النقود الالكترونية مرتفعة التكلفة، ولعل هذا يرجع بصفة رئيسية إلى حداثة استخدام النقود الالكترونية وسوف تنخفض التكلفة مع استخدام هذه النقود.
5. **مدى تطور البنية الأساسية المتعلقة بوسائل الاتصالات:**تعد وسائل الاتصال هي الركيزة الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار النقود الالكترونية خاصة الشبكية،كم أن ارتفاع تكلفة الاتصالات سوف تقلل بالطبع من الاعتماد على النقود الالكترونية كأداة للدفع، ويظهر هذا جليا في الدول النامية، ويرجع هذا إلى ضعف البنية الأساسية لشبكة الاتصالات الموجودة في هذه الدول، لذلك فان التطور

التكنولوجي فيما يتعلق بشبكة الاتصالات وتكنولوجيا الحاسب الآلي سيظل ركيزة رئيسية وسببا محوريا في ذيوع وانتشار النقود الالكترونية.

6. **العوامل النفسية:**إن للعوامل النفسية أهمية خاصة في قبول كل ما هو جديد، حيث تسود حالة من الترقب والحذر في البداية إلى حين تتجلى وتتضح مزاياه وعيوبه، وخضوعا لحكم العادة قد يفضل الكثير من الناس استخدام وسائل الدفع الالكترونية فضلا عن النقود القانونية. ويرتبط بالعوامل النفسية أيضا مدى وجود الثقة من قبل المستهلكين في مصدرين هذه النقود، وكذلك في صدق التجار الذين لديهم الاستعداد في قبولها كأداة للدفع، وقد يترتب على هذا أن ينادي المستهلكون بضرورة وجود طرف ثالث يكون محل الثقة من أجل إضافة الشرعية والثقة على الأطراف السابقة[1].

المطلب الثاني: ايجابيات النشاط المصرفي من خلال النقود الالكترونية.

إن تقديم الخدمات الحديثة من قبل المصارف كالنقود الالكترونية ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات المصرف عن طريق تقديم خدمات نافعة، لأنها تعود على المصرف بمزايا وفوائد، واهم هذه المزايا تتمثل فيما يلي[2]:

1. **الدعاية والإعلان للمصرف** يعتمد المصرف لتقديمه لهذه الخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معهم:

ولا شك في أن تداول اسم المصرف بين عدد كبير من الناس سواء كانوا من المتعاملين معه أو من غير المتعاملين معه، يحمل إعلانا غير مباشر عن المصرف خاصة إذا ما ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة، وكثيرا ما تكون النتيجة اجتذاب متعاملين جدد يرغبون في الانتفاع من هذه الخدمات .

2. **زيادة موارد المصرف:** إن زيادة عدد المتعاملين مع المصرف يؤدي إلى زيادة موارد المصرف، من خلال العمولات التي يتحصل عليها من خدماته المقدمة على سبيل المثال لمنح بطاقة الكترونية للأفراد يكون ذلك مقابل عمولة معينة يقدمها العميل للبنك، لذا يجب ممارسة جميع الوسائل ليشعر الأفراد أن المصرف وجد ليخدمهم لا ليسلبهم أموالهم.
3. **التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالمصارف:** أي تحقيق كفاءة في التعامل من الناحية المحاسبية بدون زيادة عدد الموظفين ، مع تحقيق السرعة في انجاز المعاملات المصرفية[3] .

---

[1] محمد الصيرفي،**الإدارة الالكترونية**،دار الفكر الجامعي،ط1،الإسكندرية،2007، ص ص 441-442.

[2]زياد رمضان، ومحفوظ جودة، " **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2003ص23-25 .

[3]مدحت صادق،"**أدوات و تقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر،2001، ص291، 292.

4. **تحرير العملاء من قيود الزمان و المكان:** إذ أصبح في وسع العملاء أن يتعاملوا مع المصارف في : أي وقت دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر هذه المصارف.

5. **يادة القدرة التنافسية** حيث من خلال توسع المصارف في الصيرفة الالكترونية يستطيع تقديم خدمات: مصرفية بسعر اقل وبجودة اكبر.

6. **زيادة الحصة السوقية:** من خلال القدرة على تقديم خدمات مصرفية الكترونية متكاملة وعلى مدار الساعة، وأيضا مراعاة السرية والأمان والدقة، ومراعاة حاجات العملاء الحالية و المستقبلية.
7. **تشجيع الابتكار و التنويع في الخدمات** فمن خلال التوسع في الصيرفة الالكترونية يستطيع المصرف، التوسع في حجم الخدمات التي يقدمها، وتخفيض كلفة تقديم تلك الخدمات، والتنويع في تلك الخدمات[1].

المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على النشاط المصرفي.

تنتج النقود الالكترونية الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل ودون التقاء مكاني بين العميل والمصرف وهذا من بين احد الأسباب المؤثرة في تفعيل النشاط المصرفي[2].

تؤدي النقود الالكترونية إلى تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوجيه هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين الموظفين والفنيين في المصارف[3] .

إن انتشار النقود الالكترونية وزيادة استخدامها سوف يولد أثار هامة على السياسة الاقتصادية والنقدية – والمالية للدولة.

إن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن إن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة من ناحيتين:

[1] ناظم محمد نوري الشمري، وعبد الفتاح زهيرالعبدلات،"**الصيرفة الالكترونية ، الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع**"، عمان،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 193

[2] احمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007، ص197

[3] رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية**، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،2012، ص15

من الناحية الأولى: أن قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجيا إلى، الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة.

من الناحية الثانية: إن التوسع في استعمال النقود الالكترونية سيقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقليص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

إن التحول لاستخدام النقود الالكترونية محل النقود القانونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني

وذلك لان زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي.

إن انتشار النقود الالكترونية سيقود إلى الأرجح إلى تقليل وربما اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود، ولكن لا يؤدي إلى تلاشي دورها في ممارسة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضرائب أو عن التعاملات بين المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية.

وفرة أو قلة نهائي نقاط الدفع الالكتروني تؤثر على استعمال النقود الالكترونية لذا من الضروري توفير البنية التحتية للتعامل بالنقود الالكترونية.

توفير الدعاية الكافية للنقود الالكترونية من طرف البنك المتعامل معه والمميزات التي يقوم بمنحها لحامل هذه النقود هذا مما يؤدي إلى تنمية وفعالية النشاط المصرفي[1].

[1] رابح عرابة، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الثاني

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المديرية الجهوية بسكرة–.

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 17 جمادي الأول 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 بموجب مرسوم الرئاسي رقم 106/82 وقد نتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري .

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة (BADR) ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم82-106 المؤرخ في 17 جمادي الأول 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع ألفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الاصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988الى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري، مقسم الى 2200سهم بقيمة1.000.000دج للسهم الواحد،ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق اهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300وكالة.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى من 1982-1990: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري،حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140 وكالة متنازل عنها من طرف BNA)(البنك الوطني الجزائري .

و خلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية من 1991-1999: بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة ، كما وسع أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال الثابت.

المرحلة الثالثة :2000 -2004: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين.

ففي عام 2004 عرف البنك إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد ان كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15يوما أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدرفي وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل

المصرفي في الجزائر. كما عمل مسئولو بنك بدر خلال عام2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية.

المطلب الثاني: تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عمومي إذا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات التقليدية المختلفة والحرفية رأس المال المسجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 33 مليار دينار جزائري. مهمتها الأساسية تطوير الزراع وتعزيز المناطق الريفية تتكون في البداية من 140 فرع، لديه شبكة حاليا أكثر من 300 فرع و 39 مديرية إقليمية، كما يشغل حوالي 7000 موظف فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك اكبر شبكة على المستوى الوطني.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائن اقل مخاطرة ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني.

الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- ❖ معالجة كل عمليات الائتمان النقد الأجنبي والخزينة.
- ❖ فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب.
- ❖ استلام الودائع .
- ❖ المشاركة في جمع الادخار.
- ❖ المساهمة في التنمية الزراعية.
- ❖ ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية.

- ❖ المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.
- ❖ تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- ❖ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- ❖ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة،التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الاستفادة من تطورات العمالية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسية القروض ذات المرد ودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض.
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تلخصت أهم محاورة في:

- ✓ إعادة التنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- ✓ عصرنه البنك (تقوية تنافسيته).
- ✓ احترافية العاملين.
- ✓ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- ✓ تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشطاته.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بكونه يرتكز على شبكة من الوكالات، التي وسعها مرورا بعد سنوات من 140 الى286 وحدة موزعة في مختلف أقطاب الوطن للتقرب أكثر من الفلاحين، ويشرف على هذه الوكالات فروع التي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالات التي تقع في منطقة عملها، وهي غالبا ولائية.

التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي: فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما يضم التنظيم المركزي:

- ❖ مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام.
- ❖ مديريات عامة مساعدة على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها الى مديريات فرعية اخرى حسب ما يبنيه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:
  - ✓ المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
  - ✓ المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير.
  - ✓ المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.
  - ✓ المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.
  - ✓ المديرية العامة المساعدة للموارد و التعهدات.
  - ✓ مديرية الاتصال و التسويق، إضافة إلى ما سبق توجد المفتشية العامة، المستشرون و اللجان الذين يقومون بمراقبة و إعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك.

أما التنظيم اللامركزي يظم

- ✓ المجموعة الجهوية للاستغلال.
- ✓ الوكالة المحلية للاستغلال.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

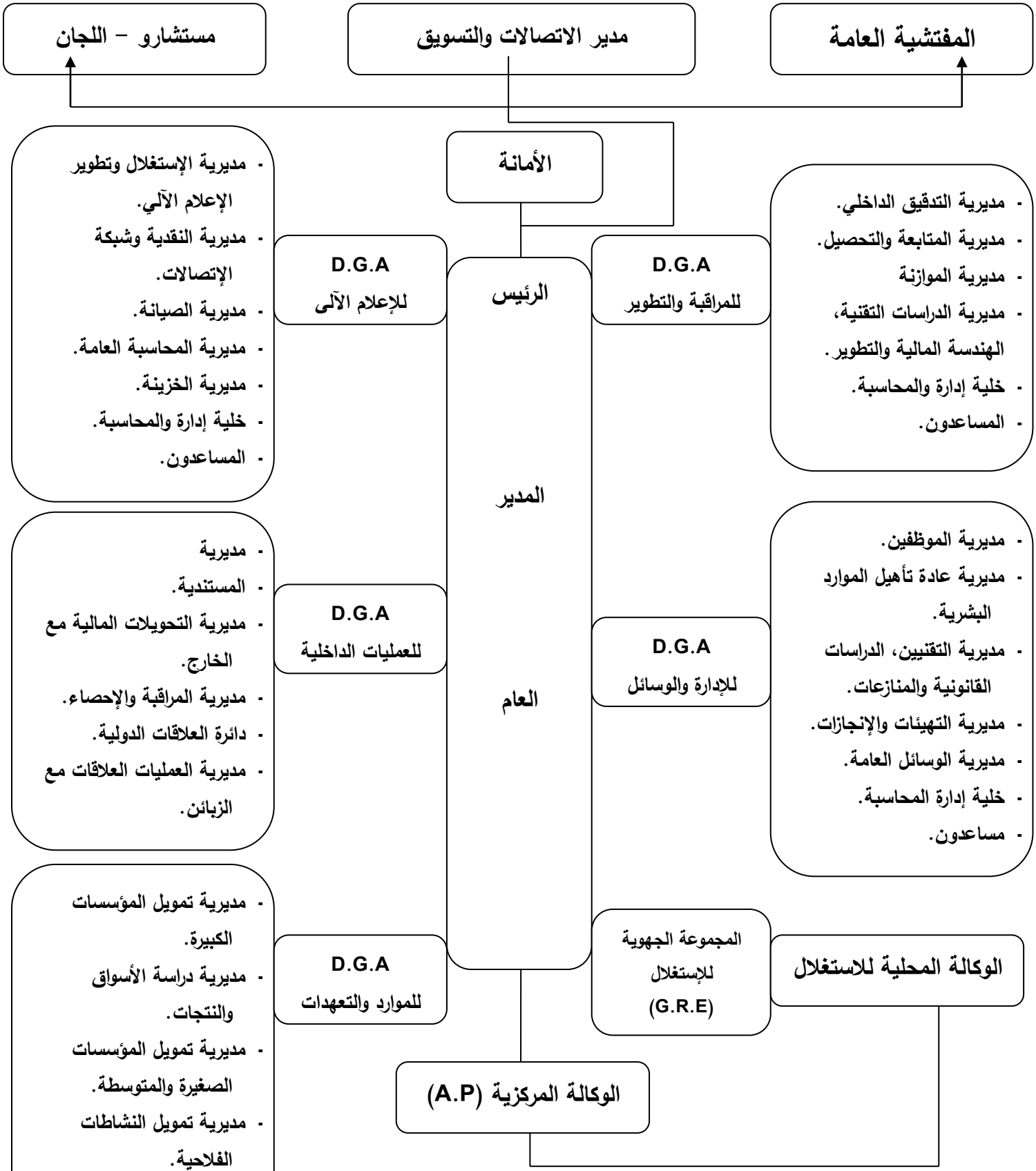

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق ممنوحة من طرف البنك

الفرع الثاني: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على إدخال تكنولوجيا جديدة متطورة على جميع خدماته في الأوراق وهي كالتالي:

1. **BADR.NET** : فهو يخص كل من الخواص والمؤسسات، فليصبح العميل مشترك في بدر نت يجب أن يقوم بالاشتراك مقابل 100 دج للشهر بالنسبة للأشخاص العادية وبالنسبة للشركات 800 دج.

فيصبح للعميل رقم سري ففي أي مكان يستطيع المشترك بالاطلاع على مختلف المعلومات التي تخص حسابه عبرا لانترنت.

بالنسبة للمؤسسات توجد vsm وهو تحويل الأجور المتعدد هذا يسمح لصاحب المؤسسة أنه يحول أجور العمال، فلما يكون الموظفين لديهم حسابات لدى bdr يتم تحويل الأجور مباشرة أما إذا كانوا لا يملكون حسابات لدى bdr تحول أجورهم في بنوك أخرى عبر المقاصة الالكترونية.

2. **الايداعات لاجل les dépôts à terme:** وهي وسيلة تسهل على الاشخاص الطبعيين و المعنويين ايداع الاموال الفائضة عن حاجاتهم الى اجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.
3. **المعالجة الآلية:** هو برنامج ذو تطور حديث، حيث يمكن العميل من إجراء عملياته في وقت سريع جدا.
4. **فتح حساب بالعملة الصعبة:** تسمح للعملاء الذين يرغبون بفتح حساب خاص بهم بالعملة الصعبة وفق الشروط العامة للبنك.
5. **دفتر الادخار**: وهو خاص بالكبار يمكنهم سحب وإيداع أموالهم في آي وقت وفي أي بنك.
6. **دفتر التوفير livret épargne BADR:** وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار اموالهم الفائضة عن حاجاتهم على اساس فوائد محددة من طرف البنك او بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الاموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، وبذلك فان هذا المنتج يجنب اصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الاموال من مكان لاخر.
7. **دفتر توفير الشباب livret épargne junior** : مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية.

8. **خدمات البنك للمعاينة BADR consulte:** التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرات على ارصدتهم عبر استعمال الارقام الشخصية السرية فهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال اجهزة الاعلام الالي المتاحة بالاضافة الى الخدمات التالية:

- ❖ فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بامر المعني او بامر الاخرين.
- ❖ التحويلات المصرفية.
- ❖ الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- ❖ خدمات الفحص السلكي.

المطلب الرابع: موارد وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتكون موارد البنك الفلاحي والتنمية الريفية حسب المادة 25 من مرسوم رقم 82/ 162 المؤرخ في 13 مارس 1982 من:

- ❖ رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- ❖ الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- ❖ الأموال المتوفرة التي المتحصل عليها من الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية وغيرها من التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
- ❖ الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
- ❖ جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ❖ الزيادة في الموارد بأقل التكاليف واكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة في إطار احترام القواعد.
- ❖ الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ❖ ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.
- ❖ توسيع وإعادة تطوير شبكته.

- ❖ رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- ❖ تكييف إدارة ديناميكية.
- ❖ التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.
- ❖ رفع المستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.
- ❖ رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المديرية الجهوية بسكرة–:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الأكثر استعمالا للبطاقات البنكية الالكترونية، حيث أن البنك يعمل من اجل تطوير خدماته وخصوصا الخدمات المصرفية البنكية من اجل تزويد عملائه بهذه الخدمات منها البطاقات الائتمانية.

المطلب الأول: مفهوم بطاقة الائتمان واستخداماتها.

الفرع الأول: مفهوم بطاقة الائتمان.

البطاقات الائتمانية هي البطاقات التي تستخدم في إجراء العمليات التجارية من بيع وشراء، حيث أن نظام بطاقات الائتمان يعمل بأسلوب الدفع المؤجل، بمعنى أنه عند شرائك لسلعة أو خدمة معينة بواسطتها، فإنه في الحقيقة ليس أنت من يقوم بالدفع لهذه السلعة أو الخدمة، ولكن البنك أو الشركة التي أصدرت لك البطاقة من يفعل ذلك نيابة عنك، على أن تسدد له هذه القيمة بعد مضي شهر. وفي حال تأخرك عن الدفع سيقوم بإضافة فائدة على المبلغ المفروض، وهذه البطاقة عبارة عن بطاقة بلاستيكية مع الشريط المغناطيسي وربما رقاقة.

الفرع الثاني: استخدمات بطاقات الائتمان.

1. **في أجهزة الصراف الآلي:** وهي أجهزة آلية المصرف، والغرض منها خدمات السحب والإيداع في حسابات عملاء المصرف بموجب ترتيب إلي يتبعه المصرف، حيث تمكن السحب والإيداع بموجب بطاقات مصممة لهذا الغرض وفي الكافة الأوقات.

يمكن نشرها بالأماكن المختلفة وتكون متصلة بشبكة حاسب الصرف ويقوم العميل باستخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للحصول على الخدمة بأنواعها مثل: السحب النقدي، الإيداع النقدي، الاستفسار عن الحساب، وغيرها من الخدمات .

وقد أصبحت هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للإفراد.

2. **في محطة الدفع الالكترونية:(نقاط البيع):** وهي الآلات التي تنشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو ذكية للقيام بأداء مدفوعات من

خلال الخصم في حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحاسب المصرف ، ومن خدماتها ضمان الشيكات الدفع والقيد المباشر عن طريق التحويل الالكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر.

المطلب الثاني: أنواع البطاقات الالكترونية المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول : انواع البطاقات الالكترونية

1. **بطاقة CIB:** هي بطاقة مابين البنوك، يسمى رقاقة PUCE هذا الأخير يضمن امن عمليات الدفع والسحب وتسمح هذه البطاقة لحامليها بدفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات في مختلف الأماكن كالفنادق والمطاعم والمحلات سوبر ماركت والصيدليات وغيرها من التجارة المتعاملين مع الشبكة النقدية مابين البنوك وكذا الصرافات الآلية الحاملة لشعار CIB في البلاد.

شكل البطاقة البنكية CIB مصنوعة من مادة بلاستيكية وكذا المقاييس المحددة من قبل البنك وذلك بموجب المرسوم 46/2009، المؤرخ في 21 افريل 2009 تحتوي البطاقة على شريط مغناطيس خاص بعمليات السحب وخلية الكترونية خاصة بعمليات الدفع، وهناك نوعين من هذه البطاقة (CIP)

أ- **البطاقة العادية (CLASSIC):** هو بطاقة الحديثة أيضا تمتاز بالون الأزرق هي أيضا لديها رقم سري خاص بالزبون ،هذه البطاقة تمنح للأجزاء ،سواء في القطاع الخاص، أو القطاع العمومي، يستطيع حامل البطاقة سحب 2 مليون دينار جزائري لا أكثر ويكون ذلك حسب الدخل (دخل العامل) مدتها عامين ، لها نفس الطريقة للبطاقة عند gold انتهاء عمر البطاقة الكلاسيكية.

الشكل رقم (2): البطاقة العادية.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

ب-البطاقة الذهبية (Gold): تتميز بلونها الذهبي عليها الرقم السري الخاص بالزبون، وهي بطاقة دفع تمنح لفئة خاصة وهم التجار وكذلك تمنح للمؤسسات التجارية بالنسبة للتاجر فهي تكون بطاقة دفع باسمه ويستعملها وقت مشاء سواء في أيام عمل البنك أو العطل فهي استعملت خصيصا لتسهيل وتوفير الخدمة أثناء العطل.

الشكل رقم (3): البطاقة الذهبية.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

أما بالنسبة للمؤسسات هي باسم المسير ويكون هو المسؤول عليها وتحمل كافة المسؤولية، حيث مدة هذه البطاقة هي سنتين وبعدها تسترجع إلى البنك ليتم تجديد تاريخ صلاحيتها تحت نفس الرقم السري ونفس الشكل فقط المدة تتغير .

2-بطاقة السحب CBRI :

بطاقة CBRI هي بطاقة سحب وطنية، تتيح لحاملها بإجراء عمليات سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي البنوك.CAB

تخص هذه البطاقة جميع الموظفين العاديين، تتميز بلونها الأخضر عليها شعار BADR retrait واسم البنك المصدر لها وذلك بموجب المرسوم رقم 001/2009 المؤرخ في15 جانفي 2009 .

الشكل رقم(4):بطاقة CBR

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

3 –بطاقة التوفير:(TAWFIR)

تعتبر هذه البطاقة من احدث مستويات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة وذلك بموجب المرسوم 20/2011 المؤرخ في 16 نوفمبر 2011 وذلك عند رؤية مسؤولي البنك لكثرة الزبائن وعدم كفاية متطلباتهم والانتظار الطويل للحب وشكوى العملاء الذي يحملون دفتر التوفير، دعت الحاجة إلى الضرورة القضاء على هذه المشكلة والمساهمة في تحديث هذا الدفتر إلى البطاقة بالسحب أثناء غياب عمل البنك (العطل)، تتميز بلونها الأخضر الفاتح، هي كذلك تمتاز بالرقم السري خاص بالزبون ونفس العمر بالنسبة للبطاقتين gold و classic ونفس العمر بالنسبة لعملية السحب فيستطيع حامل البطاقة سحب 5 ملايين فقط خارج الولاية، أما داخل الولاية فيستطيع سحب أي مبلغ موجود في حسابه.

بالنسبة لدفتر التوفير فهناك نوعين:

أ/ دفتر عادي: يكون بفوائد أو بدون فوائد، ويكون هذا الطلب حسب رغبة العميل.

ب/ دفتر توفير الأشبال: يكون بالفوائد وهو خاص للتامين على الأطفال لذلك فان بطاقة التوفير توجد فقط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (5): بطاقة التوفير.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الفرع الثاني : كيفية استخدام البطاقة في الصراف الآلي:

يتم استخدام البطاقة في الصراف الآلي وفق للمراحل التالية:

الشكل رقم (6): رسالة ترحيب

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

شكل رقم(7): وضع البطاقة.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

شكل رقم (8): اختيار اللغة.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم(9): إدخال الرقم السري.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم (10): اختيار العملية.

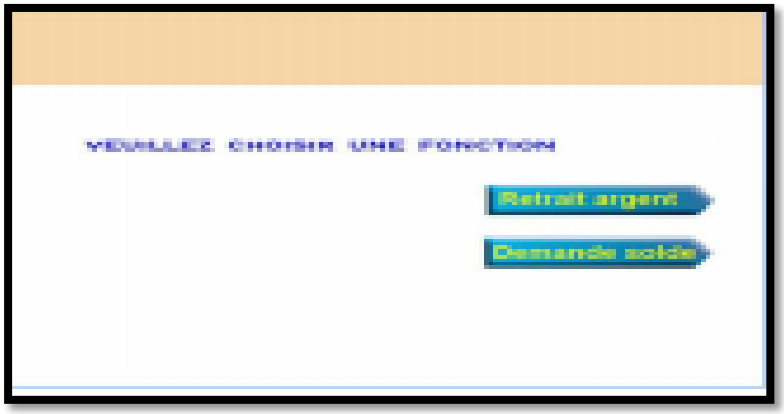

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم (11): إختيار الحساب.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم (12): اختيار المبلغ.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم (13): معالجة المعلومات

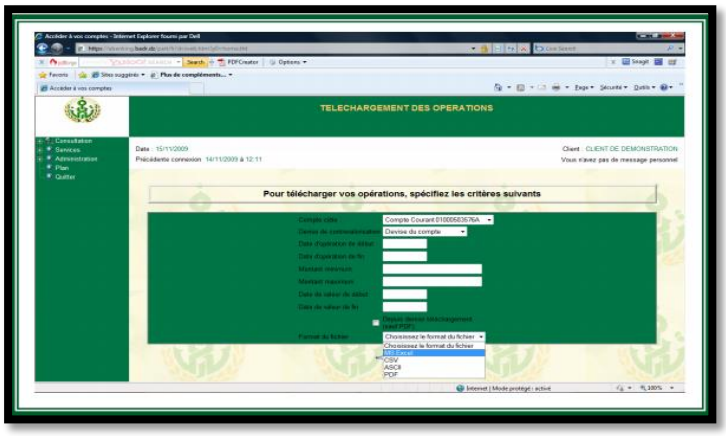

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم(14): سحب المال وانتظار التذكرة

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم (15):اقتراح المواصلة.

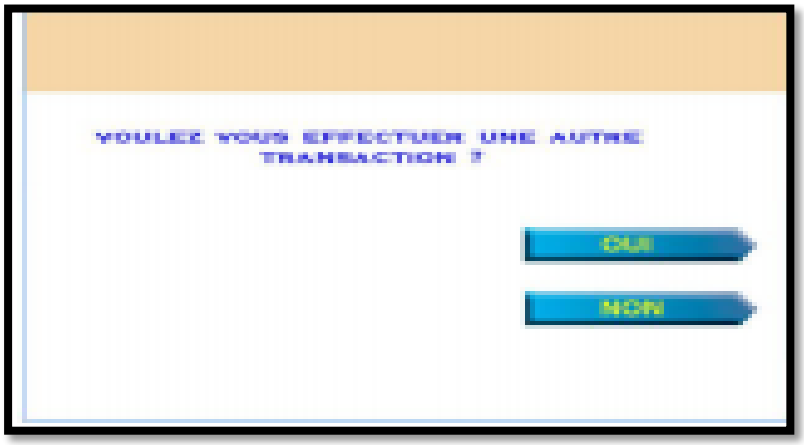

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم(16): نهاية عملية السحب.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

المطلب الثالث: المقاصة الالكترونية ونظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

يشهد القطاع المصرفي تطو ا أسهم في ظهور خدمات لم تكن موجودة من قبل مما أدى إلى تعدد القنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للعملاء هذا مما يتطلب توفير قاعدة من البيانات تعمل على بنية حاسوبية قوية تربط هذه القنوات عبر برامج تعمل كوسيط لحمايتها وتحديث البيانات وفق المعاملات المحاسبية، وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك التي تتعامل في ظل هذه الحوسبة التقنية منها البنوك المتطورة وبنوك النت والبنوك الإلكترونية وقد أثر تفاعل الحاسوب مع تقانة الاتصالات وعلى شتى نواحي الحياة المختلفة فانعكس ذلك على تحويل الاقتصاد من اقتصاد يرتكز على الصناعة والإنتاج إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة الإلكترونية وقد أسهم هذا التحول في نماذج الاتصالات مع صناعة الحواسيب أو ما يسمى بصناعة الترقيم والتي تعني استخدام البيانات بتقنيات متطورة تمكن العملاء من إجراء جميع عملياتهم المصرفية والتجارية وغيرها بشكل إلكتروني والتي يعد الإنترنت من أهم أشكالها مما وفر كثير من الوقت والجهد وقلل من تكاليف العمليات المصرفية والتي تعد المقاصة الإلكترونية من أهم صورها التي تعمل على تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الورقية.

الفرع الأول : تعريف المقاصة الالكترونية

هي عبارة عن عملية التقاص الكتروني وهي نظام مبني علي تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الشيكات الورقية كما يتضمن النظام في المرحلة الأولي إعادة التوثيق والتصميم لكل إجراءات عمليات التقاص الكترونياً والمقاصة عبارة عن نظام لإجراء عملية التقاصي بين المصارف عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

الفرع الثاني :نظام المقاصة الالكترونية

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام صكوك، تحويل، عمليات السحب، والدفع بالبطاقات البنكية الالكترونية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

الفرع الثالث : مميزات نظام المقاصة الالكترونية

يتميز هذا النظام بمميزات تعني بمتطلبات العمل المصرفي لبنك السودان وفروعه والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية التي تدخل في دائرة التقاصي الالكتروني ومن أهم مميزات هذا النظام الآتي :

1. تحصيل الشيكات خلال دقائق معدودة وبأي عملة معتمدة وإيداعه في حساب العميل.
2. تحصيل قيمة أي شيك معتمد.
3. إجراء التسوية بين البنوك في أي وقت يتم تحديده.
4. خاصية التكامل والربط مع الأنظمة الأخرى كنظام التوقيعات والنظام المصرفي.
5. خاصية إيقاف التبادل الالكتروني للشيكات مع البنوك المبعدة من المقاصة .
6. الحفظ الالكتروني الدائم لصور وبيانات الشيكات في أرشيف مركز المقاصة .
7. تخزين الشيكات، وإرسالها للتحصيل بعد تصنيفها آلياً وفقاً لتاريخ استحقاقها.
8. إمكانية تحديد مواعيد لتحصيل الشيكات بعد تصنيفها حسب أهميتها أثناء اليوم للتقاص وفرض غرامات علي التأخير في الرد عليها من قبل البنوك المسحوبة عليها .

9. يتميز نظام المقاصة بخواص تأمينية عالية ضد الاختراق ولا يسمح إلا بدخول المستخدمين الحقيقيين فقط .

الفرع الرابع : أهداف نظام المقاصة الالكترونية

- ❖ التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- ❖ تقليص أجال المعالجة قيم القبول رفض العملية في اجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة
- ❖ تامين أنظمة الدفع العام .
- ❖ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- ❖ مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

الفرع الخامس : مصلحة المقاصة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المديرية الجهوية بسكرة–.

وظيفتها هي تحصيل الشيكات وتنقسم إلى قسمين:

- ✓ **مقاصة تقليدية:** تكون على مستوى البنك المركزي باستخدام الشيكات القديمة ويتم في الصباح على الساعة التاسعة صباحا، وقد ألغيت هذه المقاصة التقليدية وأصبحت غير موجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ **مقاصة الكترونية:** يوجد جهاز خاص يقوم بهذه العملية وتكون مستخدمة في بنك البدر كالتالي:
- ✓ **الصراط:** هي عملية داخلية تتم على مستوى البنك، وهي عملية تحويل الصكوك بين بنوك البدر، تتم خلال مدة أقصاها 3 أيام، تبدأ العملية من بداية اليوم الأول إلى غاية اليوم الثالث وتم وضع هذا النظام سنة 2003.
- ✓ **المقاصة الالكترونية:** تتم بواسطة الشيكات وتكون هذه العملية بين جميع البنوك الأخرى بواسطة الشيكات تستغرق مدة العملية أربعة أيام تم تطبيق هذه العملية الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2006.

الفرع السادس: تعريف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات على الفور دون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

يمكن من خلال هذا النظام ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية، ويتميز هذا النظام بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة تساعد على سرعة اتخاذ القرارات ورفع كفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنوك بسهولة وسير.

تم تحديده بمقتضي النظام رقم 04/05 الصادر في 13 أكتوبر 2005، وهو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار.

كما يعرف هذا النظام بأنه نظام المركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

ولإقامة هذا النظام يجب إنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تقوم بمتابعة المشروع، وإقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الالكتروني وشركة SATIM وشبكة اتصال بين البنوك والبنك الجزائر وكذا توفير شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

إن شركة SATIM لها دور فعال في تحديث وسائل الدفع، وبالتالي تحديث النظام المصرفي، فهذه الشركة تابعة لثمانية بنوك جزائرية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية(BDL)، البنك الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، وبنك البركة (ALBARAKA).

وكان الهدف لهذه البنوك هو توفير بطاقات وطنية في المستقبل القريب وأخرى دولية، وتعتبر شركة SATIM واحدة من الأدوات وتطوير البرنامج وتحديث المصارف وخاصة تعزيز الدفع بواسطة البطاقة .

الفرع السابع : مبادئ عمل النظام RTGS

يقوم RTGS على المبادئ التالية:

1. **المشاركين:** إن كل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر لها حق المشاركة في النظام، كما يمكن الانضمام إلى بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية لكل من مجموع المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.
2. **العمليات التي يعالجها النظام:** يعالج النظام العمليات على النحو التالي:

أ- **العمليات مابين المصارف:** وفيها يتم تحويلات بين المصارف وذلك من خلال هذا النظام أو حسابات الزبائن ذات المبالغ الهامة والمستعجلة.

ب-**عمليات بنك الجزائر:** يعتبر بنك الجزائر المشارك الوحيد والقادر على توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين وذلك في حدود اختصاصية.

ت-**تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية.**

ث-**حساب التسوية** : يشرف على إدارة النظام بنك الجزائر والذي يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية تقسم إلى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالة في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين وتقوم المحاسبة العامة لبنك الجزائر بضبطها والتسويات التي تتم عن طريق النظام تكون بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، ومن ثم يتم التأكد الآلي من وجود محزون كافي في حساب المشارك المعني، ويطبق مبدأ أول من يدخل أول من يخرج مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية:

- **الأولوية الأولى:** عماليات بنك الجزائر .
- **الأولوية الثانية:** المبالغ المخصصة للمقاصة.
- **الأولوية الثالثة:** الأوامر المستعجلة.

الفرع الثامن :أهداف نظام RTGS

يهدف هذا النظام إلى مايلي :

1. تلبية احتياجات المستعملين.
2. تخفيض التكاليف.
3. تقوية العلاقات بين البنوك.
4. ربح الوقت حيث تتم فيه المدفوعات في نفس اليوم دون تأخير.

5. تشجيع استعمال النقود الكتابية.
6. تشجيع إقامة البنوك الأجنبية.
7. جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية.
8. سلامة وسرعة تنفيذ عمليات لتسوية المدفوعات.
9. دفع المدفوعات بنفس قيمة اليوم.
10. تعزيز ثقة المستخدمين في نظام الدفع.

الفرع التاسع : الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت BADR net

ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تطوير نوعية الخدمات المصرفية الالكترونية، فهو يعتبر واحد من أهم البنوك العمومية، وهذه الخدمات تسمى E-BANKING، وهذه الخدمة تسمح للعميل بفحص الحساب الكتروني وإدارتها وذلك من جهاز الكمبيوتر الخاص بك، 7 أيام /7و24 H /24 أدت هذه الخدمة إلى علاج الكثير من المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها العميل كالسرقة والضياع ومع ذلك يوفر الكثير من الوقت والجهد ، والهدف من هذه التكنولوجيا الجديدة تسريع وتيرة العمل والتقليل من التكلفة وللاستفادة من الخدمات الالكترونية يقدم العميل رقم سري يمكنه من الدخول للبنك الالكتروني وذلك بعد الدخول إلى الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو كالتالي: http//ebanking.badr.dz./fr/ او http//www.badr- bank. Net

وعند النقد على BADR e- banking الموجودة في الشكل السابق تظهر لنا الصفحة التالية:

الشكل رقم (17): الصفحة الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم(18): صفحة الخدمات الالكترونية لبنك BADR

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

ويمكن للعميل الاستفادة من عدة خدمات:

أ- **طلب الاشتراك:** في هذه الصفحة يجب على العميل إدخال البيانات الشخصية المطلوبة بشكل صحيح، ويطلب منه اختيار طريقة وصول كلمة السر، بالإضافة إلى إتباع بعض الخطوات وذلك ليقوم البنك بحفظ المعلومات بطريقة أمنة.

الشكل (19): صفحة طلب الاشتراك.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

بعد تأكيد الاشتراك بالنقر على كلمة تثبيت valider، يستطيع العميل الاستفادة من جميع الخدمات الالكترونية، حيث يجب النقر على accéder a vos compte الموجودة على الجهة اليسرى للصفحة، ثم يقوم بإثبات الهوية عن طريق رقم الاشتراك وكلمة المرور تكتب على لوحة مفاتيح مفترضة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(20): يوضح إثبات الهوية.

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

ب-الاطلاع على الحساب:

بعد إدخال العميل لكلمة المرور ورقم الاشتراك الخاص به، يفرض البنك الالكتروني مباشرة كشف الحساب الخاص به كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (21): عرض الحساب البنكي الخاص بالعميل

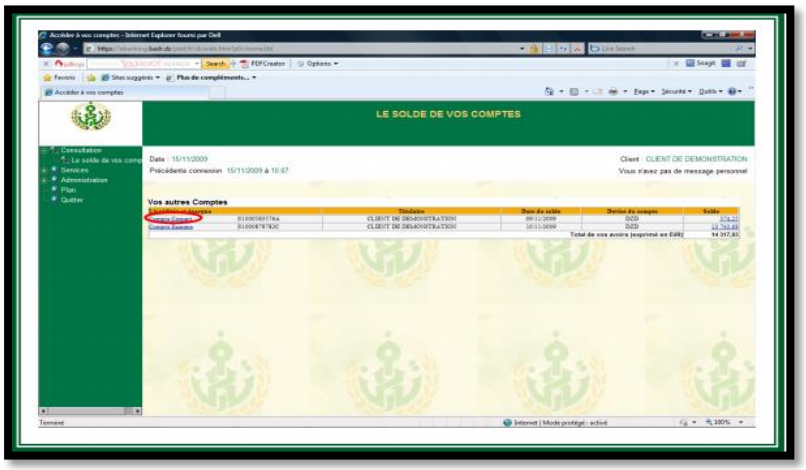

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك.

ت- عمليات التحميل:

بعد عملية الاطلاع على الحساب يمكن أيضا تحميل المعاملات الخاصة بالعميل والحصول على جميع الملفات الخاصة به مباشرة عن طريق PDF . وبذلك بالضغط على PDF لعرض هذا الشكل:

الشكل رقم (22): عمليات التحميل.

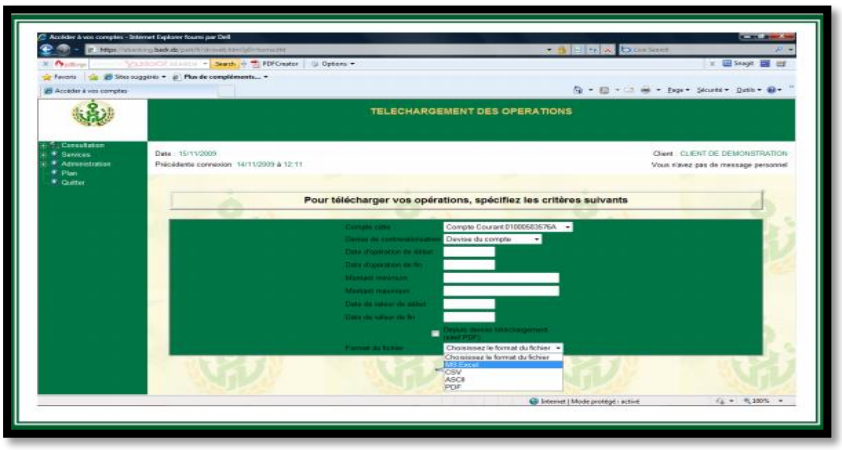

المصدر: وثائق ممنوحة من طرف البنك

الخاتمة العامة

الخاتمة

يعد التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة في تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، وإن حسن استغلال تقنية الصيرفة الإلكترونية هي من عوامل عصرنة المنظومة المصرفية لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة ضغط منافسة البنوك الأجنبية الموجهة أساسا لجذب العملاء.

فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر القنوات الالكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بالبنوك .

وحتى تؤدي البنوك الالكترونية دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الانترنت من الاحتيال، وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وتامين أكثر حماية بخلق إطار فني مهني متخصص، وإطار تنظيمي محكم ذو شفافية في العمل المصرفي وإقامة رقابة صارمة ضابطة لهذه التعاملات، ومنه يمكن القول أن التكنولوجيا مكنت من تطوير الخدمات البنكية ووفرت بنية تحتية هامة لانتشار النقود الالكترونية، لأن البنوك التجارية كان عليها مسايرتها وذلك من خلال تقديم خدمات بنكية حديثة تتلاءم معها.

ثانيا: اختبار فرضيات البحث.

تم تحقيق الفرضيات التي بنيت عليها الدراسات، وكانت نتائج اختبارها كما يلي:

- **الفرضية الأولى** : البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال.
- **الفرضية الثانية** : يقصد بالنقود الالكترونية على أنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحضى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

- **الفرضية الثالثة :** تنتج النقود الالكترونية الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل ودون التقاء مكاني بين العميل والمصرف أي حققت متطلبات المجتمع وفرضت وجودها في جميع أنحاء العالم من خلال بساطة وسهولة استعمالها فهذا من بين أسباب تفعيل النشاط المصرفي.

ثالثا : النتائج.

لقد استخلصنا من دراستنا السابقة بعض النتائج نقدمها بإيجاز فيما يلي :

1. تحقق النقود الالكترونية السرعة في انجاز المعاملات المصرفية.
2. أصبح في وسع العملاء أن يتعاملوا مع المصارف في أي وقت دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر هذه المصارف.
3. توفر النقود الالكترونية كل المتطلبات اللازمة للعملاء.
4. يتيح نظام النقود الرقمية اعلي درجات الأمان و السرية الممكنة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت.
5. تنوعت الأسباب المسؤولة عن انتشار النقود الالكترونية فيما يخص تقدم الصناعة المالية و المصرفية، وتوافر ضوابط الأمن المتعلقة بالانترنت، وفي مدى وجود الثقة من قبل المستهلكين في مصدرين هذه النقود ..الخ.

رابعا: التوصيات.

1. العمل على تنمية الوعي بالنقود الالكترونية وتنمية القدرات البشرية اللازمة للدخول في هذا المجال.
2. سرية وأمان التعاملات والمعاملات، من اجل كسب ثقة الزبائن.
3. الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال النقود الالكترونية في الدول المتقدمة.
4. تنمية البنية الأساسية لوسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة لإتاحة فرص أوسع لتطوير النشاط المصرفي.

خامسا: أفاق البحث.

1. التعرف اكثرعلى النقود الالكترونية و التطورات التي قدمتها في الخدمة المصرفية.
2. إبراز العلاقة بين النقود الالكترونية و النشاط المصرفي.
3. تحديد أنواع البطاقات وطرق استعمالها.
4. التعريف بالتكنولوجيا الحديثة من اجل تطوير النشاط المصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع بالعربية:

أولا: الكتب.

1. إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة، "**نقود و بنوك** "، الطبعة الأولى.
2. أكرم حداد، مشهور هدول،**النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2005.
3. جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996.
4. الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح، "**البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
5. رحيم حسين،**النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2006.
6. رمضان الشراح، تركي ألشمري، محمد العسكر، **البنوك التجارية**، مكتبة الأفاق، 2011.
7. الرومي محمد أمين، "**التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.
8. زياد رمضان، ومحفوظ جودة، " **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2003.
9. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**،"دار أسامة للنشر والتوزيع" الطبعة الأولى ،2009.
10. شريف محمد غنام،" **محفظة النقود الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة.
11. الصمادي حازم نعيم،"**المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2003.
12. ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
13. طارق عبد العال، **التجارة الالكترونية(مفاهيم، التحديات، الأبعاد التكنولوجيا والتسويقية والقانونية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.
14. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
15. محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي،ط1،الإسكندرية،2007.
16. محمد حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

17. مدحت صادق،"**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2001.
18. منير إبراهيم هنيدي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر،1999.
19. منير إسماعيل أبو شاور، **امجد عبد المهدي مساعدة**، نقود و بنوك، الطبعة الأولى.
20. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهى" **البنوك الالكترونية**"، دار الفكر الجامعي.
21. ناظم محمد نوري الشمري، وعبد الفتاح زهيرالعبدلات،"**الصيرفة الالكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**"، عمان،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
22. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

ثانيا: الرسائل والمذكرات.

1. عزيزة بن سمينة، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002.

ثالثا: الملتقيلت والمؤتمرات.

1. حيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف.
2. عبد الله وآية الله مولحسان،**آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية و المصرفية**، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2005.
3. نوال بن عمارة،**وسائل الدفع الالكترونية(الآفاق والتحديات)**،الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، أيام 15-16-17مارس2004.

رابعا: المجلات.

1. احمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.
2. رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية**، مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،2012
3. المراكز المالية المصرفية، **أجهزة الصرف الآلي الضخمة**، مجلة الدراسات المالية المصرفية المجلد7، العدد3، الأكاديمية العربية المالية المصرفية، الأردن،1999.

II. المراجع باللغة الأجنبية.

1. Ammour Benhalima, pratique des techniques bancaires, Edition dehlab, Alger, 1997.

III. مواقع الأنترنت.

1. http://kenanaonline.com/users/mostafamahmoud2020/posts/298752

الملاحق

Annexe 06 bis

BADR

FORMULAIRE INTERLOCUTEUR « BADRnet »
Abonnement EDI (Virements multiples)

ENREGISTREMENT DU CLIENT (ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Raison sociale de l'entreprise :	

ENREGISTREMENT DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Nom & Prénom :	
N° de téléphone fixe :	
N° de portable :	
Adresse postale :	
Adresse e-mail :	

ATTENTION :
Un interlocuteur ne peut être autorisé à transférer un fichier de virements depuis un compte sans avoir, préalablement, une autorisation de consultation (INTERNET) sur ce même compte.

DECLARATION DU PROFIL DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)

Code profil (**) : « Cochez une seule case »	☐ Profil 1	☐ Profil 4
	☐ Profil 2	
	☐ Profil 3	☐ Profil 5

Comptes du client (domiciliés dans la même agence)					Comptes inscrits CLIENT (Conformément à la convention)	Comptes affectés INTERLOCUTEUR (*)
N° d'ordre	Code agence	N° Compte	N° Série	Clé Contrôle		
001					☐	☐
002					☐	☐
003					☐	☐
004					☐	☐
005					☐	☐

(*) Cochez les comptes que votre interlocuteur peut débiter

(**) Code profil :

Profil 1 (envoi de fichiers uniquement) : l'interlocuteur est autorisé uniquement à envoyer le fichier sur le site (uploader puis envoyer le fichier) sans pouvoir en consulter le détail (la liste des bénéficiaires, leur compte, leur salaire).

Profil 2 (envoi de fichiers et consultation du détail) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier de virement puis à consulter le détail de son contenu sur la plateforme de banque en ligne.

Profil 3 (envoi et signataire unique) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier et à le signer. La signature de ce profil est définitive, elle permet la transmission du fichier à la banque pour exécution.

Profil 4 (2ème signataire ou signataire unique si ce profil dépose la 1ère signature) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier et à apposer, soit une 1ère signature qui donne ordre d'exécution du virement ou alors, une 2ème signature après que le fichier ait été signé une 1ère fois par un autre interlocuteur.

Profil 5 (1er signataire et/ou 2ème signataire) : l'interlocuteur est autorisé à apposer une 1ère signature qui nécessite une seconde pour que le virement s'exécute ou alors une 2ème signature (dans le cas d'un fichier ayant déjà eu une 1ère signature).

Signature du GERANT/ ENTREPRISE
(ou mandaté)

BADR

Annexe 06

FORMULAIRE INTERLOCUTEUR « BADRnet »

Abonnement Web (Consultation du solde)

ENREGISTREMENT DU CLIENT (ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Famille Client :	☐ Entreprise ☐ Particulier
Raison sociale ou Nom & Prénom :	

ENREGISTREMENT DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Nom & Prénom :	
N° de téléphone fixe :	
N° de portable :	
Adresse postale :	
Adresse e-mail :	

Comptes du client (domiciliés dans la même agence)					Comptes inscrits CLIENT (Conformément à la convention)	Comptes affectés INTERLOCUTEUR
N° d'ordre	Code agence	N° Compte	N° Série	Clé Contrôle		
001					☐	☐
002					☐	☐
003					☐	☐
004					☐	☐
005					☐	☐
006					☐	☐
007					☐	☐
008					☐	☐
009					☐	☐
010					☐	☐

Signature du client co- abonné (l'interlocuteur)

Annexe 06 bis

BADR

FORMULAIRE INTERLOCUTEUR « BADRnet »
Abonnement EDI (Virements multiples)

ENREGISTREMENT DU CLIENT (ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Raison sociale de l'entreprise :	

ENREGISTREMENT DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Nom & Prénom :	
N° de téléphone fixe :	
N° de portable :	
Adresse postale :	
Adresse e-mail :	

ATTENTION :
Un interlocuteur ne peut être autorisé à transférer un fichier de virements depuis un compte sans avoir, préalablement, une autorisation de consultation (INTERNET) sur ce même compte.

DECLARATION DU PROFIL DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)

Code profil (**) : « Cochez une seule case »	☐ Profil 1	☐ Profil 4
	☐ Profil 2	
	☐ Profil 3	☐ Profil 5

Comptes du client (domiciliés dans la même agence)					Comptes inscrits CLIENT (Conformément à la convention)	Comptes affectés INTERLOCUTEUR (*)
N° d'ordre	Code agence	N° Compte	N° Série	Clé Contrôle		
001					☐	☐
002					☐	☐
003					☐	☐
004					☐	☐
005					☐	☐

(*) Cochez les comptes que votre interlocuteur peut débiter

(**) Code profil :

Profil 1 (envoi de fichiers uniquement) : l'interlocuteur est autorisé uniquement à envoyer le fichier sur le site (uploader puis envoyer le fichier) sans pouvoir en consulter le détail (la liste des bénéficiaires, leur compte, leur salaire).

Profil 2 (envoi de fichiers et consultation du détail) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier de virement puis à consulter le détail de son contenu sur la plateforme de banque en ligne.

Profil 3 (envoi et signataire unique) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier et à le signer. La signature de ce profil est définitive, elle permet la transmission du fichier à la banque pour exécution.

Profil 4 (2ème signataire ou signataire unique si ce profil dépose la 1ère signature) : l'interlocuteur est autorisé à envoyer le fichier et à apposer, soit une 1ère signature qui donne ordre d'exécution du virement ou alors, une 2ème signature après que le fichier ait été signé une 1ère fois par un autre interlocuteur.

Profil 5 (1er signataire et/ou 2ème signataire) : l'interlocuteur est autorisé à apposer une 1ère signature qui requiert une seconde pour que le virement s'exécute ou alors une 2ème signature (dans le cas d'un fichier ayant déjà eu une 1ère signature).

Signature du GERANT/ ENTREPRISE
(ou mandaté)

BADR

Annexe 06

FORMULAIRE INTERLOCUTEUR « BADRnet »

Abonnement Web (Consultation du solde)

ENREGISTREMENT DU CLIENT (ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Famille Client :	☐ Entreprise ☐ Particulier
Raison sociale ou Nom & Prénom :	

ENREGISTREMENT DE L'INTERLOCUTEUR (CO-ABONNE)	N° d'adhésion : .....
Nom & Prénom :	
N° de téléphone fixe :	
N° de portable :	
Adresse postale :	
Adresse e-mail :	

Comptes du client (domiciliés dans la même agence)					Comptes inscrits CLIENT (Conformément à la convention)	Comptes affectés INTERLOCUTEUR
N° d'ordre	Code agence	N° Compte	N° Série	Clé Contrôle		
001					☐	☐
002					☐	☐
003					☐	☐
004					☐	☐
005					☐	☐
006					☐	☐
007					☐	☐
008					☐	☐
009					☐	☐
010					☐	☐

Signature du client co- abonné (l'interlocuteur)

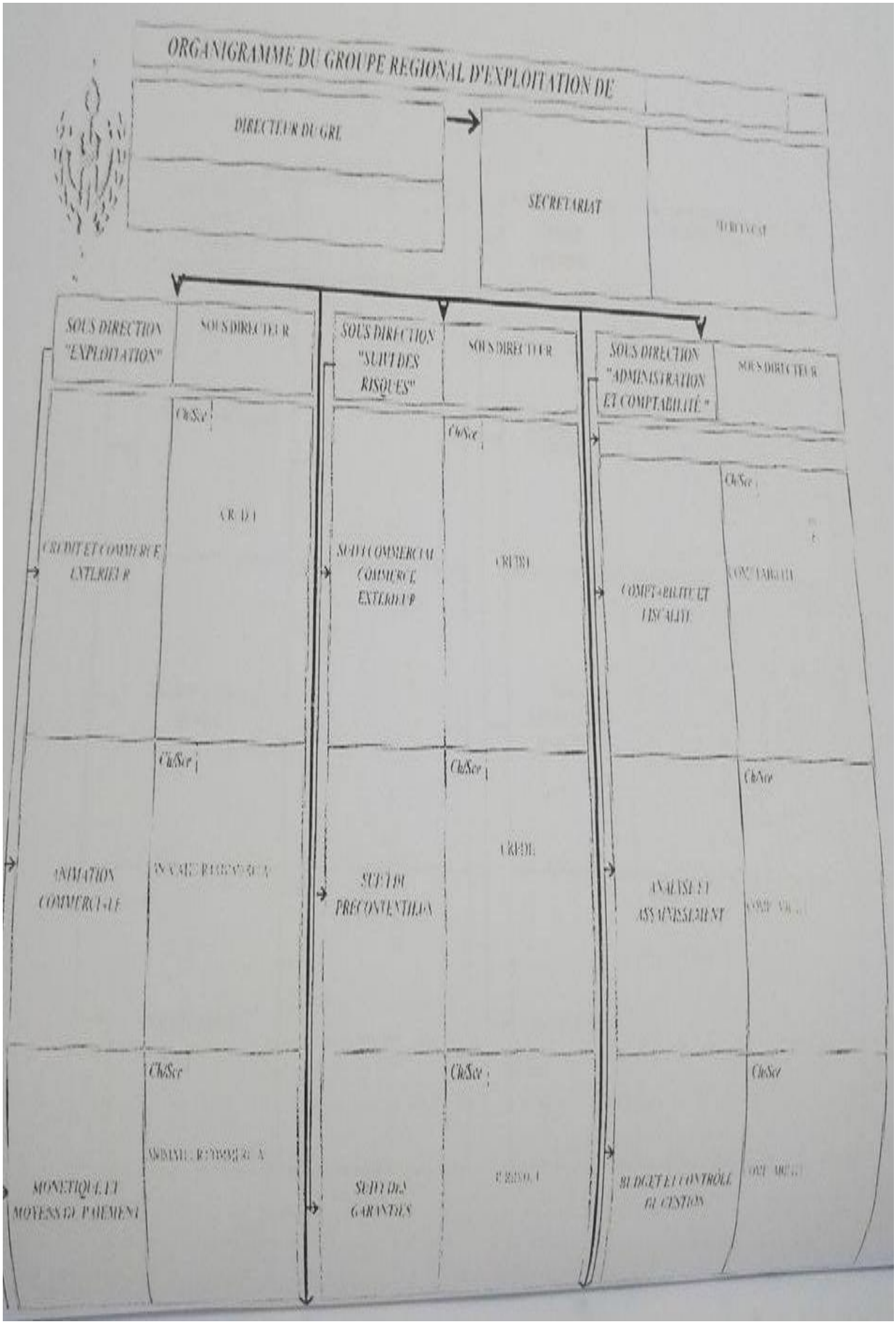
ORGANIGRAMME DU GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE
DIRECTEUR DU GRE
SECRETARIAT
SOUS DIRECTION "EXPLOITATION"
SOUS DIRECTEUR
SOUS DIRECTION "SUIVI DES RISQUES"
SOUS DIRECTEUR
SOUS DIRECTION "ADMINISTRATION ET COMPTABILITE"
SOUS DIRECTEUR
ChSce
CREDIT ET COMMERCE EXTERIEUR
SUIVI COMMERCIAL COMMERCE EXTERIEUR
COMPTABILITE ET FISCALITE
ANIMATION COMMERCIALE
SUIVI DU PRECONTENTIEUX
ANALYSE ET ASSAINISSEMENT
MONETIQUE ET MOYENS DE PAIEMENT
SUIVI DES GARANTIES
BUDGET ET CONTROLE DE GESTION

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ENTREPRISES

CONVENTION D'ABONNEMENT AU SERVICE «BADRnet»

LES SOUSSIGNÉS

LA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL «BADR»

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR», société par actions au capital social de trente- trois (33) milliards de dinars, immatriculée au centre national du registre de commerce d'Alger sous le N° 000 0011640, ayant son siège social au 17 Boulevard Colonel Amirouche - Alger.

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

En sa qualité de

Ci-après désignée «La Banque» d'une part ;

ET LE CLIENT

Raison sociale

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

Nom Prénom Qualité

Date et lieu de naissance

Date de création Adresse du siège social

Forme juridique Registre de Commerce N°

N.I.F

Délivré le par

N° Tel N° Fax E-mail

Ci- après désigné «Le Client Abonné» d'autre part

Ont convenu ce qui suit :

Le client souscrit un abonnement d'une année aux services «BADRnet» qui seront régis par les conditions générales de la présente convention ainsi que par les conditions particulières stipulées sur les documents spécifiques y relatifs.

Les services et les comptes concernés par cet abonnement sont à marquer d'une croix dans l'état ci-après :

NATURE DE LA PRESTATION	CANAL	N° DE COMPTE ABONNÉ À «BADRnet»	CHOIX (*)	PERIODICITÉ (**)
• Consultation des soldes • Consultation des mouvements • Téléchargement du relevé de compte • Commande de chéquiers • Recherche d'opérations • Historique des soldes	Internet	N°..... N°..... N°..... N°..... N°..... N°.....		illimité
• Envoie hebdomadaire du relevé de compte N° FAX :	Fax (***)	N°..... N°.....		
• Information sur le solde du compte (4 SMS/mois) N° Portable :	SMS (***)	N°..... N°.....		
• Consultation et information du solde par téléphone	Vocal (Audio)	N°..... N°.....		illimité
Web EDI (Echanges de données informatisé) : • Virement de salaires multiples. • Prélèvements automatiques	Internet	N°..... N°.....		(***)

N.B. : Les prestations par Fax, SMS et vocal seront prochainement mises en service.

(*) Cocher d'une croix le canal choisi pour la prestation

(**) Précisez le jour d'envoi des SMS (exemple : chaque mardi)

(***) Le client souhaite s'abonner au service EDI doit signer une annexe relative à ce service.

(****) Le numéro de fax/portable est obligatoire.

Le client autorise la Banque à prélever les frais, commissions et taxes liés au présent abonnement, dont il déclare avoir pris connaissance, sur le compte de facturation : N° 003/ / / /

«BADRnet» ENTREPRISE

BADR

Etat des tarifs du service banque en ligne

« BADRnet »

Service	Prestations	Canal	Particuliers			Entreprises		
			Fréquence	Tarif compte principal	Tarif compte secondaire	Fréquence	Tarif compte principal	Tarif compte secondaire
Web	• Consultation du solde • Consultation des mouvements • Téléchargement du relevé de compte • Recherche d'opération • Historique des soldes	Internet	illimitée	100DA/HT/ Mois/Compte	50DA/HT/ Mois/Compte	illimitée	800DA/HT/ Mois/Compte	400DA/HT/ Mois/Compte

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ENTREPRISES

CONVENTION D'ABONNEMENT AU SERVICE «BADRnet»

LES SOUSSIGNÉS

LA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL « BADR »

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR», société par actions au capital social de trente- trois (33) milliards de dinars, immatriculée au centre national du registre du commerce d'Alger sous le N° 000 00110-60, ayant son siège social au 17 Boulevard Colonel Amirouche , Alger.

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

En sa qualité de

Ci-après désignée «*La Banque*» d'une part ;

ET LE CLIENT

Raison sociale

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

Nom Prénom Qualité

Date et lieu de naissance

Date de création Adresse du siège social

Forme juridique Registre de Commerce N°

Délivré le par N.I.F

N° Tél N° Fax E-mail

Ci- après désigné «*Le Client Abonné*» d'autre part.

Ont convenu ce qui suit :

Le client souscrit un abonnement d'une année aux services «*BADRnet*» qui seront régis par les conditions générales de la présente convention ainsi que par les conditions particulières stipulées sur les documents spécifiques y relatifs.

Les services et les comptes concernés par cet abonnement sont à marquer d'une croix dans l'état ci-après :

NATURE DE LA PRESTATION	CANAL	N° DE COMPTE ABONNÉ À «BADRnet»	CHOIX (*)	PÉRIODICITÉ (*)
• Consultation des soldes • Consultation des mouvements • Téléchargement du relevé de compte • Commande de chéquiers • Recherche d'opérations • Historique des soldes	Internet	N°..... N°..... N°..... N°..... N°..... N°.....		Illimité
• Envoi hebdomadaire du relevé de compte N° FAX :	Fax (**)	N°..... N°.....		
• Information sur le solde du compte (4 SMS/mois) N° Portable :	SMS (***)	N°..... N°.....		
• Consultation et information du solde par téléphone	Vocal (Audio)	N°..... N°.....		Illimité
Web EDI (Echanges de données informatisé) : • Virement de salaires multiples. • Prélèvements automatiques	Internet	N°..... N°.....		(****)

NB : Les prestations par Fax, SMS et vocal seront prochainement mises en service.

(*) Cochez d'une croix le canal choisi pour la prestation.
(**) Précisez le jour d'envoi des SMS (exemple : chaque dimanche).
(***) Le numéro de leur portable est obligatoire.
(****) Le client désirant s'abonner au service EDI doit signer une annexe relative à ce service.

Le client autorise la Banque à prélever les frais, commissions et taxes liés au présent abonnement, dont il déclare avoir pris connaissance, sur le compte de facturation : N° 003/ / / /

«BADRnet» ENTREPRISE

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ENTREPRISES

CONVENTION D'ABONNEMENT AU SERVICE «BADRnet»

LES SOUSSIGNÉS

LA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL « BADR »,

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural «BADR», société par actions au capital social de trente- trois (33) milliards de dinars, immatriculée au centre national du registre de commerce d'Alger sous le N° 00B1 0011640, ayant son siège social au 17 Boulevard Colonel Amirouche - Alger.

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

En sa qualité de

Ci-après désignée «Le Banque» d'une part ;

ET LE CLIENT

Raison sociale

Représentée par :

Madame ☐ Mademoiselle ☐ Monsieur ☐

Nom Prénom Qualité

Date et lieu de naissance

Date de création Adresse du siège social

Forme juridique Registre de Commerce N°

N.I.F

Délivré le par

N° Tél N° Fax E-mail

Ci- après désigné «Le Client Abonné» d'autre part

Ont convenu ce qui suit :

Le client souscrit un abonnement d'une année aux services «BADRnet» qui seront régis par les conditions générales de la présente convention ainsi que par les conditions particulières stipulées sur les documents spécifiques y relatifs.
Les services et les comptes concernés par cet abonnement sont à marquer d'une croix dans l'état ci-après :

NATURE DE LA PRESTATION	CANAL	N° DE COMPTE ABONNÉ À «BADRnet»	CHOIX (*)	PÉRIODICITÉ (**)
• Consultation des soldes • Consultation des mouvements • Téléchargement du relevé de compte • Commande de chéquiers • Recherche d'opérations • Historique des soldes	Internet	N°..... N°..... N°..... N°..... N°..... N°.....		illimité
• Envoi hebdomadaire du relevé de compte N° FAX :	Fax (***)	N°..... N°.....		
• Information sur le solde du compte (4 SMS/mois) N° Portable :	SMS (***)	N°..... N°.....		
• Consultation et information du solde par téléphone	Vocal (Audio)	N°..... N°.....		illimité
Web EDI (Echanges de données informatisé) : • Virement de salaires multiples. • Prélèvements automatiques	Internet	N°..... N°.....		(****)

NB : Les prestations par Fax, SMS et vocal seront prochainement mises en service.

(*) Cocher d'une croix le canal choisi pour la prestation.
(**) Préciser le jour d'envoi des SMS (exemple : chaque mardi).
(***) Le numéro de fax/ portable est obligatoire.
(****) Le client désirant s'abonner au service EDI doit signer une annexe relative à ce service.

Le client autorise la Banque à prélever les frais, commissions et taxes liés au présent abonnement, dont il déclare avoir pris connaissance, sur le compte de facturation : N° 003/ / / /

«BADRnet» ENTREPRISE

1)- كيف تؤثر النقود الالكترونية على النشاط المصرفي؟

- تنتج النقود الالكترونية الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل ودون التقاء مكاني بين العميل والمصرف.

- تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوجيه هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين الموظفين والفنيين في المصارف.

2)- ما هي أنواع البطاقات الالكترونية والأكثر استعمالا ؟

- توجد بطاقة CIB وتنقسم إلى نوعين :الكلاسيك، وCIB GOLD

- وتوجد بطاقة CIB.RI

- والاكثراستعمالا هي: بطاقة CIB.

3)- ما هي المخاطر الناجمة عن البطاقات الالكترونية ؟

- المخاطر الأمنية للنقود الالكترونية مثل : التزوير والتزييف أو مثل تخريب موقع من مواقع الانترنت

- القرصنة

- المخاطر القانونية للنقود الالكترونية مثل : إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية

-انتشار النقود الالكترونية يؤدي إلى تزايد جرائم التهرب الضريبي.

4)- فيما تتمثل مزايا وسائل الدفع الالكتروني بالنسبة لحاملها وبالنسبة للتاجر؟

- بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .

- بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة .

5(T.P.E)- بالنسبة للتجار الذين تتعاملون معهم هل يقومون بشراء أجهزة استعمال البطاقات الالكترونية ؟

(T.P.Eيكون العميل مالك لحساب جاري لدى البنك حيث تقوم بدر باستئجار نهائي نقاط الدفع الالكتروني).

6)- هل منح نهائي نقاط الدفع الالكتروني للمتعاملين به مجاني أم لا؟

- في بداية استعمالهم كانت مجانية سنة 2007 ، وابتداء من2015،أصبحت غير مجانية وتتم بكراء نهائي الدفع الالكتروني (T.P.E)مقابل عمولة معينة يتحصل عليها البنك تتمثل في 500 دج ،

للبنك و500 دج للاشتراك(100دج)

7)- ما هو ترتيب البنك من حيث عدد البطاقات ومن حيث العمولات؟

- يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية سباق في طرح المنتجات الالكترونية في الأسواق وهو البنك الأكثر تواجدا على مستوى التراب الوطني والأقرب بذلك للمواطن.

8) ما هي ايجابيات النشاط المصرفي من خلال النقود الالكترونية؟

-تزيد من الأرباح على سبيل المثال عندما يتم استخراج أموال من الصراف الآلي.

- ربح للوقت.

-جلب الزبائن.

-عدم الازدحام لدى البنك.

-هي طابع عصري للبنك والعميل.

-إنقاص تكاليف الاستغلال.

9)- كيف تعلمون أنهم يقومون باستخدام البطاقات الالكترونية ؟

- توجد مديرية مركزية DMCR مختصة في تسيير ومتابعة المعاملات الالكترونية تقوم بتقديم تقرير

عن استخدام البطاقة الالكترونية .

10)- هل الخدمات المقدمة في إطار البطاقات الالكترونية مجانية أم لا ؟

- الخدمات المقدمة في إطار البطاقات الالكترونية ليست مجانية، و تكلفة البطاقة 600دج في سنتين.

أقوال السيدة يمينة عاقلي رئيسة مصلحة وسائل الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المديرية الجهوية- بسكرة